المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
-قطاع التنمية القروية والمياه والغابات-

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2020

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة..... 4
1. تقديم موجز للاستراتيجية..... 5
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020..... 9
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج..... 11
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات..... 14
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج..... 19
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات..... 20
7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية..... 25
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية..... 26
الجزء الثاني : تقديم البرامج..... 28
برنامج 419 : تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية..... 29
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 29
2. مسؤول البرنامج..... 31
3. المتدخلين في القيادة..... 31
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 31
برنامج 421 : حماية وتأمين الملك الغابوي..... 32
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 32
2. مسؤول البرنامج..... 33
3. المتدخلين في القيادة..... 33
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 33
برنامج 422 : التهيئة والتنمية الغابوية..... 39

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 39

2. مسؤول البرنامج..... 41

3. المتدخلين في القيادة..... 41

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 41

برنامج 423 : محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة..... 46

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 46

2. مسؤول البرنامج..... 49

3. المتدخلين في القيادة..... 49

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 49

برنامج 440 : دعم ومصالح متعددة..... 54

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 54

2. مسؤول البرنامج..... 56

3. المتدخلين في القيادة..... 56

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 56

الجزء الثالث : محددات النفقات..... 61

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 62

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 62

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع..... 64

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 64

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 65

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز للاستراتيجية

1 . تقديم استراتيجية قطاع المياه والغابات

نظرا لموقعه الجغرافي المتميز، يتوفر المغرب على نظم إيكولوجية غابوية غنية ومتنوعة تمتاز بندرة أصنافها على صعيد حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد لعبت هذه النظم أدوارا تنموية بيئية وسوسيو-اقتصادية مهمة على الصعيدين المحلي والجهوي.

تجدر الإشارة إلى أن التشكيلات الغابوية ببلادنا تمتد على مساحة 9 مليون هكتار (5.8 مليون هكتار من الغابات). لكن باعتبارها خاضعة لمناخ متوسطي غير قار يمتاز بندرة المياه خلال فترات مهمة من السنة، فإن هذه التشكيلات تخضع لمجموعة من الإكراهات ناتجة عن تسارع وثيرة التصحر وعن تزايد ضغط الساكنة القروية على مختلف المنتوجات الغابوية نظرا لارتباط نمط عيشها باستغلال المجال الغابوي.

وتتجلى أهم التحديات التي تواجه هذه التشكيلات في:

- إعادة بناء توازنات ايكولوجية جديدة ومناهج للتدبير تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بحاجيات الساكنة؛
- الحفاظ على الموارد المائية من خلال احتواء تدهور التربة بعالية الأحواض المائية وحماية المؤهلات الطبيعية والمنشآت الهيدروفلاحية؛
- الحد من وثيرة التصحر وتدهور التنوع البيولوجي عبر تدخلات مندمجة ومتكاملة؛
- التنمية المندمجة للمجال الغابوي والمناطق المجاورة له عبر إيجاد موارد دخل بديلة، من شأنها تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية، والعمل على تنميتها المستدامة من أجل تكريس تعدد وظائف الفضاءات الغابوية والمحافظة عليها.

يجدر التذكير بأن الأهداف الاستراتيجية للمندوبية السامية تتمحور حول:

- تحديد وتحفيظ مجموع الملك الغابوي في أفق سنة 2025؛
- تدارك تراجع الغطاء الغابوي عن طريق التشجير وتجديد الغابات وتحسين المراعي الغابوية على مساحة 600.000 هكتار؛
- الحد من انجراف التربة بفعل التعرية المائية على مساحة 1,5 مليون هكتار؛
- الرفع من مساهمة الفضاءات الغابوية في تحسين ظروف عيش الساكنة المجاورة؛

- تثمين وحماية التنوع البيولوجي الذي تزخر به المواقع ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية البالغ عددها 154 موقعا والممتدة على حوالي 2,5 مليون هكتار؛
- تكثيف مساهمة المنتجات الغابوية المحلية في تغطية حاجيات قطاعي الصناعة والصناعة التقليدية مع تحسين مستوى تنافسية مختلف السلاسل الإنتاجية.

وقد أسفر هذا المنظور الاستراتيجي، المبني على مجموعة من الدراسات والمخططات التي تهم تهيئة الاحواض المائية والتشجير ومكافحة التصحر والمناطق المحمية، عن بلورة الأهداف المنشودة من خلال إعداد تخطيط عشري اعتمد في إعداده على مقاربة مجالية وسياسة تشاركية منبثقة عن استشارات محلية موسعة. كما تتم بلورة أولويات هذا المخطط في شكل برامج على مدى ثلاث سنوات، يعهد بإنجازها إلى المصالح الجهوية في إطار تعاقدي سنوي، مبني على مفهوم جديد للتدبير يرتكز أساسا على ثقافات المشروع والمسؤولية والتشارك والمحاسبة.

.2تقديم استراتيجية قطاع التنمية القروية

بناء على خطاب ذكرى عيد العرش المجيد لسنة 2015، الذي حث على إيلاء المجال القروي والمناطق الجبلية أهمية كبرى والنهوض بمؤهلاتها الاقتصادية والثقافية والبيئية، تم إطلاق برنامج طموح يهدف إلى الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في المناطق القروية في إطار الاستراتيجية الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق والجبلية.

كما تم وضع إطار حكامة لهذا البرنامج، من خلال إنشاء هيئات الحكامة على المستوى الوطني والجهوي (لجنة وطنية و12 لجنة جهوية لتنمية المجال القروي والمناطق والجبلية) ومن خلال إبرام عقود-البرامج المتعلقة بالمخططات الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق والجبلية والتي تحدد مصادر التمويل وأدوار الولاة ورؤساء المجالس الجهوية فيما يخص الرئاسة المشتركة للجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق والجبلية والأمر بالصرف والمساهمات المالية وترتيبات التتبع والتقييم.

وهنا يجب الاشارة إلى أن عملية إعداد المخططات الجهوية قد بدأت منذ بداية مارس 2017، وذلك بعد عقد اجتماعات بمختلف جهات المملكة بين اللجنة الوطنية واللجان الجهوية لتوضيح الإطار المؤسساتي والتركيبة المالية، وعلى أساس قائمة مشاريع مسبقة تم الإعداد لها من قبل وزارة الداخلية.

نسجل أيضا أن الوزارة قد رافقت تنفيذ إطار الحكامة بخلق مصلحة لتنمية المجال القروي والمناطق والجبلية داخل المديريات الجهوية للفلاحة والتي تسهر على سكريتارية اللجنة الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق والجبلية.

بالإضافة إلى هذا البرنامج، تسهر الوزارة على تفعيل استراتيجية تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان والتي تهدف الى جعل هذه المناطق فضاءات تتمتع بتنافسية اقتصادية وعدالة اجتماعية وحماية إيكولوجية. ولقد تم تقديم هذه الاستراتيجية أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 4 أكتوبر2013 بالرشيدية، وتمت المصادقة عليها من طرف لجنة التوجيه الاستراتيجي ومجلس إدارة الوكالة المنعقد بتاريخ 26 مارس 2014 بالرباط.

وتتمحور هذه الاستراتيجية حول مبادئ أساسية تسعى إلى توفير ظروف عيش ملائمة للمواطنين وتحسين مستويات دخلهم وتحقيق تنمية إرادية على الصعيد المجالي.

▪ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة

أدرج قطاع المياه و الغابات ضمن استراتيجياته إجراءات لتعزيز و تحسين ظروف عيش المرأة القروية، و لا سيما من خلال:

- إنشاء و دعم التعاونيات النسائية من أجل تثمين المنتجات الغابوية مثل جوز الأركان، إكليل الجبل، الحلفاء، الدوم... و تجدر الإشارة إلى أن المرأة حاضرة بقوة في تعاونيات النباتات العطرية و الطبية (PAM)، فهي تشكل ما يقرب 30% من الجامعين لهاته الأعشاب و حوالي 10% من أعضاء المكاتب وفقا لبيانات مكتب تنمية التعاون (ODCO).

- أما فيما يخص التدخلات المباشرة لقطاع المياه و الغابات من أجل تحسين الوضعية المعيشية للمرأة القروية نأخذ كمثال جمع الحطب الذي يدخل في إطار برنامج الحد من استهلاك حطب الوقود، حيث تم توزيع أفرنة مطورة متعددة الأغراض (خبز، وجبات الطهي و تسخين مساحات البيت) للتقليل من استهلاك الحطب بنسبة 50%. وهو الإجراء الذي يخفف من عبء البحث عن الخشب في الغابة من طرف المرأة الريفية (يوفر برنامج 2024-2015 توزيع 6000 فرن في السنة وبتكلفة 6 ملايين درهم في السنة).

- على مدار العامين الماضيين، يقوم قطاع المياه و الغابات بتنفيذ مشروع تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) و التعاون السويسري لتحسين دمج المرأة في التعاونيات و إشراكها في تحمل المسؤولية في مكاتب التعاونيات و خاصة مكاتب تعاونيات إكليل الجبل في الشرق. و قد مكن المشروع من تحفيز النساء للانخراط في التعاونيات حيث أصبحن يمثلن 44% من المنخرطين.

- فيما يخص تدبير الموارد البشرية اعتمد قطاع المياه و الغابات على إدماج مقاربة النوع و ذلك من خلال تبنيه عدة تدابير منها:

- توظيف النساء بنسبة 43% سنويا من العدد الإجمالي للمناصب المتباري بشأنها و هي نسبة مهمة بالنظر لمعدل التأنيث الذي يصل إلى نسبة 18% بالقطاع بينما لم يكن يتعدى نسبة 10% في السنوات القليلة الماضية.

- تفعيل نظام التتبع و المواكبة (TUTORAT) خلال السنة الأولى من التوظيف لكلا الجنسين، و ذلك لتتبع المسار المهني لموظفي القطاع و توجيههم إلى تطوير كفاءاتهم المهنية و كذا تلبية حاجيات القطاع. كما يهدف هذا النظام إلى مواكبة النساء من حيث تقوية مهاراتهن، حتى تتمكن من الارتقاء في مسارهن المهني و تدبيره بما يكفي من التطلعات بقصد تدليل الصعوبات و رفع الحواجز التي قد تعترضهن.

- ترسيخ بعد النوع و ضمان المساواة في التقديم لاجتياز مباريات ولوج مناصب المسؤولية، تطبيقا للقوانين المعمول بها في هذا المجال.

- أما من حيث شغل مناصب المسؤولية فيضم القطاع في الإجمال 182 منصب مسؤولية منها 14 منصب تشغلها النساء. و هذا الرقم المنخفض راجع بالأساس إلى انخفاض نسبة مشاركة النساء في الترشيح لولوج هذه المناصب، و ذلك على الرغم من محاولات القطاع المستمرة و مجهوداته الحثيثة من أجل تنمية القدرات التدبيرية للنساء سواء في إطار برامج التكوين المستمر أو في إطار برنامج خاص بمقاربة النوع تم الاشتغال عليه بمعية المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). و فيما يخص الوحدات الميدانية من صنف مراكز المحافظة و تنمية الموارد الغابوية، فقد تم تنصيب 3 نساء كرئيسات لهذه المراكز و هو رقم ذو دلالة كبيرة على الرغم من ضعفه، إذ يعتبر ثمرة للمجهودات المبذولة على مستوى التتبع و المواكبة، كما أن مديرية الموارد البشرية و الشؤون الإدارية تعمل جاهدة للرفع من هذه النسبة و ذلك من خلال المرافقة عن قرب لتجاوز جميع المشاكل و الصعوبات.

- توظيف نساء "تقنيات غابويات" منذ سنتين، و هو الإنجاز الذي يعتبر طفرة نوعية في الاهتمام بمقاربة النوع بالقطاع، حيث أن التوظيف في هذا الإطار كان حكرا على الذكور منذ تأسيس المعهد الملكي للتقنيين المتخصصين في المياه والغابات (IRTSEF)، كما يعمل القطاع على ضمان إدماجهن المهني و توفير الظروف الملائمة لضمان نجاعة أدائهن، حيث أنه تم تعيينهن على مستوى الوحدات التي تكتسي بعدا تنمويا. كما يطمح القطاع إلى الاعتماد على هذه الفئة من الأطر في تكريس مقاربة جديدة، تتجلى في تغيير منظور الإطار الغابوي على المستوى الميداني، من الطبيعة الزجرية لعمله إلى اهتمامه بالبعد التنموي كونه محور أساسي للشراكة على المستوى المحلي. و في هذا الإطار يتم الإعداد لتكوين هؤلاء "التقنيات الغابويات" من أجل العمل على مستوى مراكز المحافظة و تنمية الموارد الغابوية كمكلفات بتنمية الشراكة (Agent de développement de partenariat).

- لتقليص الفوارق المسجلة بين النساء و الرجال و الحد من التمييز، يعمل القطاع على تكريس مبدأ الاستحقاق و الكفاءة من خلال عدة مشاريع نذكر من أهمها نظام التسيير المندمج للحركية. كما تعمل مديرية الموارد البشرية و الشؤون الإدارية على وضع رهن إشارة الموظفين الأدوات التحفيزية و الوسائل المطلوبة لأداء مهامهم على أحسن وجه، و ذلك لضمان تطور مسارهم المهني و في نفس الوقت سد حاجيات القطاع من الوظائف و الكفاءات من الرجال و النساء.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2020)	% مشروع قانون المالية لسنة 2020/ قانون المالية للسنة 2019
الموظفون	466 906 000	556 565 000	19,2
المعدات والنفقات المختلفة	147 000 000	137 881 000	-6,2
الاستثمار	2 090 000 000	2 170 000 000	3,83
المجموع	2 703 906 000	2 864 446 000	5,94

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2020
	مشروع قانون المالية للسنة 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	556 565 000					
المعدات والنفقات المختلفة	137 881 000	14 000 000	-			
الاستثمار	2 170 000 000	550 000	550 000			
المجموع	2 864 446 000	14 550 000	550 000	4 167 000 000	1 743 000 000	5 302 446 000

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

• مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :

- مصلحة تقييم المنتوجات الغابوية

- المنتزه الوطني لسوس ماسة

• الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

- صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية

- الصندوق الوطني الغابوي

- صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2020)			% مشروع قانون المالية للسنة 2020 / قانون المالية للسنة 2019
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية	1 997 000 000	-	66 500 000	2 010 000 000	3,98
حماية وتأمين الملك الغابوي	750 000	-	374 500	-	-50,07
التهيئة والتنمية الغابوية	115 000 000	-	-	116 000 000	0,87
محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة	35 720 000	-	900 000	32 000 000	-7,89
دعم ومصالح متعددة	555 436 000	556 565 000	70 106 500	12 000 000	14,99
المجموع	2 703 906 000	556 565 000	137 881 000	2 170 000 000	5,94

■ تعليق

تختهختههههك

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية	9 569 221
حماية وتأمين الملك الغابوي	-
التهيئة والتنمية الغابوية	-
محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة	-
دعم ومصالح متعددة	-

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2020
	مشروع قانون المالية للسنة 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	
تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية	2 076 500 000	-	-	3 492 000 000	1 743 000 000	3 825 500 000
حماية وتأمين الملك الغابوي	374 500	-	-	-	-	374 500
التهيئة والتنمية الغابوية	116 000 000	14 000 000	-	-	-	130 000 000
محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة	32 900 000	550 000	550 000	25 000 000	-	57 900 000
دعم ومصالح متعددة	638 671 500	-	-	-	-	638 671 500
المجموع	2 864 446 000	14 550 000	550 000	3 517 000 000	1 743 000 000	4 652 446 000

تعليق

و فيما يخص الحسابات المرصدة لامور خصوصية بالنسبة لبرامج قطاع المياه و الغابات الاربعة، فبالإضافة الى المبالغ المشار اليها في الجدول اعلاه، تجدر الاشارة الى انها تضم كذلك اعتمادات الصندوق الوطني الغابوي بمبلغ يقدر ب 650 مليون درهم موزعة حسب البرامج كالتالي .

برنامج حماية و تامين الملك الغابوي . بمبلغ 104.340.000 درهم

برنامج التهيئة والتنمية الغابوية. بمبلغ 328.879.000 درهم

برنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة بمبلغ 179.821.000

برنامج دعم ومصالح متعددة بمبلغ 36.960.000 درهم

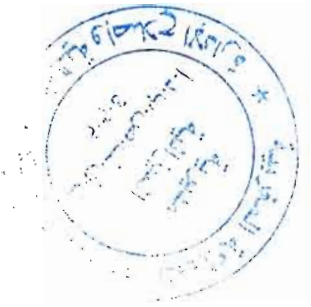

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 419 : تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
مشاريع و عمليات أخرى	-	57 420 900	57 420 900
دعم المهام	500 000	-	500 000
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	-	4 000 000	4 000 000
تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان	66 000 000	90 000 000	156 000 000
التنمية القروية وتنمية المناطق الجبلية	-	28 574 606	28 574 606
التنمية المندمجة للمجال القروي	-	140 293 314	140 293 314
برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي	-	1 643 000 000	1 643 000 000
مشروع التنمية القروية لجبال الأطلس	-	46 711 180	46 711 180

برنامج 421 : حماية وتأمين الملك الغابوي

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
الحراسة الغابوية	374 500	-	374 500

برنامج 422 : التهيئة والتنمية الغابوية

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
إنتاج الأغراس، التشجير والتدخلات الحرجية	-	116 000 000	116 000 000

برنامج 423 : محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة

- جدول 8 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
محاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي	900 000	29 840 000	30 740 000
محاربة الحرائق وصحة الغابات	-	2 160 000	2 160 000

برنامج 440 : دعم ومصالح متعددة

- جدول 9 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
نظام الاعلام، التعاون والجرد الغابوي	4 200 000	12 000 000	16 200 000
دعم المهام	65 906 500	-	65 906 500

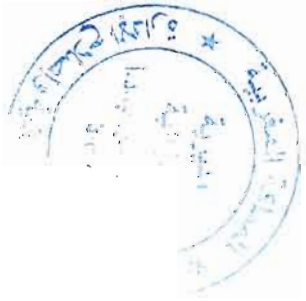

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 10: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	137 881 000	2 041 593 314	2 179 474 314
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	-	40 200 000	40 200 000
جهة الشرق	-	-	-
جهة فاس - مكناس	-	15 220 900	15 220 900
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	-	-	-
جهة بني ملال - خنيفرة	-	44 411 180	44 411 180
جهة الدار البيضاء- سطات	-	-	-
جهة مراكش - آسفي	-	-	-
جهة درعة - تافيلالت	-	28 574 606	28 574 606
جهة سوس - ماسة	-	-	-
جهة كلميم - واد نون	-	-	-
جهة العيون -الساقية الحمراء	-	-	-
جهة الداخلة - واد الذهب	-	-	-
المجموع	137 881 000	2 170 000 000	2 307 881 000

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 11: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2020 ,2021 ,2022) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
نفقات الموظفين	466 906 000	487 719 039	556 565 000	491 407 624	492 000 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	147 000 000	153 840 000	137 881 000	143 650 000	143 650 000
نفقات الاستثمار	2 090 000 000	2 326 170 000	2 170 000 000	2 280 000 000	2 280 000 000
المجموع	2 703 906 000	2 967 729 039	2 864 446 000	2 915 057 624	2 915 650 000

- جدول 12 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2020,2021 ,2022) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	14 550 000	14 550 000	14 550 000	14 550 000	14 550 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	4 197 000 000	4 425 000 000	4 167 000 000	4 425 000 000	4 525 000 000

■ تعليق

و فيما يخص الحسابات المرصدة لامور خصوصية بالنسبة لقطاع المياه و الغابات الاربعة، فبالإضافة الى المبالغ المشار اليها في الجدول اعلاه، تجدر الاشارة الى انها تضم كذلك اعتمادات الصندوق الوطني الغابوي بمبلغ يقدر ب 650 مليون درهم سنة 2020 و 695 مليون في كل من اسقاطات 2021 و 2022

- جدول 13 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية					
الميزانية العامة	1 997 000 000	2 223 000 000	2 076 500 000	2 168 500 000	2 168 500 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	3 522 000 000	3 700 000 000	3 492 000 000	3 700 000 000	3 800 000 000
حماية وتأمين الملك الغابوي					
الميزانية العامة	750 000	2 590 000	374 500	2 900 000	2 900 000
التهيئة والتنمية الغابوية					
الميزانية العامة	115 000 000	125 000 000	116 000 000	125 000 000	125 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	14 000 000	14 000 000	14 000 000	14 000 000	14 000 000
محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة					
الميزانية العامة	35 720 000	37 130 000	32 900 000	41 820 000	41 820 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	550 000	550 000	550 000	550 000	550 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	25 000 000	30 000 000	25 000 000	30 000 000	30 000 000
دعم ومصالح متعددة					

الميزانية العامة	555 436 000	580 009 039	638 671 500	576 837 624	577 430 000

تعليق

و فيما يخص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية بالنسبة لبرامج قطاع المياه و الغابات الاربعة، فبالإضافة الى المبالغ المشار اليها في الجدول اعلاه، تجدر الاشارة الى انها تضم كذلك اعتمادات الصندوق الوطني الغابوي بمبلغ يقدر ب 650 مليون درهم سنة 2020 موزعة حسب البرامج كالتالي .

برنامج حماية و تامين الملك الغابوي . بمبلغ 104.340.000 درهم

برنامج التهيئة والتنمية الغابوية. بمبلغ 328.879.000 درهم

برنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة بمبلغ 179.821.000

برنامج دعم ومصالح متعددة بمبلغ 36.960.000 درهم.

اما بالنسبة لإسقاطات سنة 2021 و2022 فالاعتمادات الخاصة بالصندوق الوطني الغابوي المرتقبة تناهز 695 مليون درهم في السنة موزعة حسب البرامج كالاتي

برنامج حماية و تامين الملك الغابوي . بمبلغ 115.000.000 درهم

برنامج التهيئة والتنمية الغابوية. بمبلغ 350.000.000 درهم

برنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة بمبلغ 190.000.000

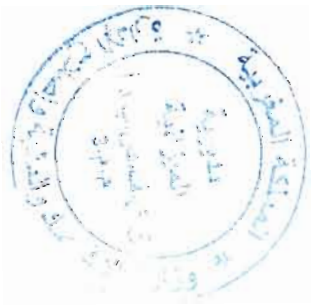

برنامج دعم ومصالح متعددة بمبلغ 40.000.000 درهم.

- جدول 14 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2020, 2021, 2022) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية					
دعم المهام	1 500 000	4 160 000	500 000	2 500 000	2 500 000
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	-	-	4 000 000	4 000 000	4 000 000
تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان	155 500 000	167 900 000	156 000 000	161 000 000	161 000 000
التنمية القروية وتنمية المناطق الجبلية	36 539 600	-	28 574 606	131 424 333	135 654 718
التنمية المندمجة للمجال القروي	138 960 400	240 000 000	140 293 314	150 000 000	160 000 000
برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي	1 643 000 000	1 643 000 000	1 643 000 000	1 643 000 000	1 643 000 000
مشروع التنمية القروية لجبال الأطلس	17 500 000	160 000 000	46 711 180	76 575 667	62 345 282
حماية وتأمين الملك الغابوي					
الحراسة الغابوية	750 000	3 100 000	374 500	2 900 000	2 900 000
التهيئة والتنمية الغابوية					
إنتاج الأغراس، التشجير والتدخلات الحرجية	115 000 000	125 000 000	116 000 000	125 000 000	125 000 000

محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة					
محاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي	33 560 000	37 130 000	30 740 000	39 660 000	39 660 000
محاربة الحرائق وصحة الغابات	2 160 000	2 160 000	2 160 000	2 160 000	2 160 000
دعم ومصالح متعددة					
دعم المهام	466 906 000	487 719 039	556 565 000	556 565 000	556 565 000
نظام الاعلام، التعاون والجرد الغابوي	17 499 000	21 399 000	16 200 000	19 200 000	19 200 000
دعم المهام	71 031 000	70 891 000	65 906 500	66 230 000	66 230 000

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 15 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي					
المداخيل الإجمالية	93 331 600	79 913 600	110 423 312	105 366 863	67 940 982
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	36 651 000	35 532 000	34 740 812	32 656 363	30 696 982
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	8 597 000	7 842 000	8 597 000	8 597 000	8 597 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	48 083 600	36 539 600	67 085 500	64 113 500	28 647 000
الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات و الأركان					
المداخيل الإجمالية	154 000 000	177 000 000	156 000 000	161 000 000	161 000 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	28 480 000	33 000 000	24 000 000	25 000 000	26 000 000
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	35 520 000	44 000 000	42 000 000	41 000 000	40 000 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	90 000 000	100 000 000	90 000 000	95 000 000	95 000 000

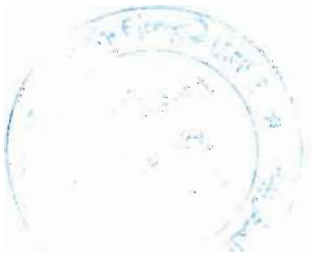

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات
دعم ومصالح متعددة مدير البرمجة ونظام المعلومات والتعاون	خلق الظروف الملائمة لتنفيذ البرامج المهنية	: نسبة أيام التكوين المخصصة لوظائف الإنتاج
		: نسبة المشاركة النسائية في برامج التكوين المستمر
		: نسبة النجاعة المكتبية
		: معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية
حماية وتأمين الملك الغابوي مديرية الملك الغابوي والشؤون القانونية والمنازعات	حماية المجالات الغابوية من خلال التحفيظ العقاري للأملاك الغابوية	: نسبة المساحة المصادق عليها
		: نسبة المساحة المحفظة
	تقليص تدهور المجالات الغابوية	: نسبة مباشرة مسطرة تنفيذ الاحكام القضائية
		: نسبة فك العزلة على الغابات
التهيئة والتنمية الغابوية مديرية التنمية الغابوية	اعادة تأهيل النظم الغابوية	: نسبة إنجاز المساحات المشجرة
		: نسبة نجاح المساحات المشجرة
	التنمية المستدامة للمجالات الغابوية عبر تعميم مخططات التهيئة	: نسبة إنجاز مخططات تهيئة الغابات
	المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للنساء والرجال من خلال التدبير المستدام للموارد الغابوية	: عدد الأفرنة المطورة الموزعة على الساكنة المجاورة للغابات
محاربة التصحر و المحافظة على	الحفاظ وإعادة تشكيل الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي	: نسبة المساحة التراكمية المعالجة ضد التعرية المائية
		: نسبة المساحة التراكمية المعالجة ضد التعرية الريحية

الطبيعة **مدير محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة**		: نسبة تطبيق البرامج السنوية لتصاميم التهيئة والتدبير للمناطق المحمية

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 419 : تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

مكنت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2005والتي تهدف إلى الرفع من مستوى ولوج ساكنة الوسط القروي والمناطق الجبلية الى الخدمات الأساسية والاجتماعية، من محاربة الهشاشة وتحسين مؤشرات التنمية البشرية وتعزيز المكتسبات المحققة في إطار البرامج القطاعية الخاصة كالبرنامج الوطني للطرق القروية وبرامج الكهربة القروية ومد العالم القروي بالماء الصالح للشرب وتعزيز خدمات الصحة والتعليم.

ومع دخول مخطط المغرب الأخضر حيز التنفيذ، مكنت المشاريع المنجزة في إطار دعامة الفلاحة التضامنية بشكل ملحوظ من النهوض بمستوى عيش ساكنة هذه المناطق. ولتحقيق تنمية قروية مستدامة، وجب تبني مقاربة مجالية مبنية على مبدأ التشاركية الفعلي لقطاع الفلاحة مع كافة القطاعات التنموية الأخرى (السياحة، الصناعة التقليدية، المعادن...) في تناغم تام مع برامج التهيئة المجالية.

غير أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة من لدن كافة القطاعات الحكومية، لازالت مؤشرات التنمية البشرية في العالم القروي ضعيفة ولا تسمح بإبراز كل مؤهلاته على المستوى المجالي، لاسيما في مناطق الجبال والواحات التي تتميز بهشاشة التوازنات الطبيعية وصغر مساحات الضيعات ومحدودية مستوى اندماج التدخلات العمومية.

وانطلاقا من هذا المنظور، قامت الحكومة بإعداد استراتيجيتين، تهم الأولى الواحات ومناطق الأركان أما الثانية فتهم المناطق الجبلية ويتعلقالأمر بالبرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية.

ترتكز هذه الاستراتيجيات على ثلاثة محاور:

يتعلق الأول بالتأهيل التضامني لتسهيل استفادة هذه المناطق من الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والمرافق العمومية والماء والكهرباء والبنيات التحتية؛

ويهم الثاني إنجاز مشاريع محلية مندمجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

ويخص الثالث إنجاز مشاريع كبرى مهيكلة تخص تأهيل المراكز الحضرية وإحداث محطات سياحية كبرى ومحطات للطاقات الشمسية والريحية لإدماج المناطق الجبلية في محيطها الاقتصادي.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015، والذي دعى من خلاله صاحب الجلالة نصره الله الحكومة من أجل إعداد خطة عمل مندمجة مبنية على التعاون ما بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية من أجل تمويل مشاريع البنية التحتية في الجماعات والجهات المنعزلة، وكذا تحديد برنامج دقيق لإنشائها على أرض الواقع، تم إعداد "برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي".

ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين ظروف عيش الساكنة القروية من خلال فك العزلة عنها عبر بناء الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية المرتبطة بها وتحسين مؤشرات ربط هذه الساكنة بالشبكة الكهربائية وبالماء الشروب، بالإضافة إلى تحسين الخدمات الصحية والتعليمية.

ويرتبط إطار الحكامة المعتمد بالإطار المؤسساتي للاستراتيجية الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، من خلال اللجنة الوطنية التي يرأسها السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات واللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية برئاسة مشتركة بين السادة الولاة ورؤساء المجالس الجهوية.

في نفس الإطار، وانسجاما مع استراتيجية البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية وبرنامج تدارك الفوارق المجالية والاجتماعية تم إعداد مشروع التنمية القروية المندمج بالمناطق الجبلية بالأطلس الذي يشمل اقاليم ورزازات وتنغير وبني ملال. ويهدف المشروع إلى:

- تحسين ظروف عيش ساكنة المناطق الجبلية المستهدفة؛
- تحسين دخل الساكنة وتنويع مواردها؛
- تثمين المنتجات الفلاحية عبر تأهيل سلاسل الإنتاج المستهدفة وتسهيل الولوج للأسواق؛
- التدبير المستدام للموارد الطبيعية (التربة والماء والغابات).

واستعدادا لمواكبة إنجاز المشروع وإعداد أدوات تنفيذه، تم إرساء وحدات تسيير المشروع على المستوى المركزي والاقليمي، كما تم انجاز دليل للمساطر خاص بالمشروع ووضع تصور عام للتعاون جنوب-جنوب المرتقب في إطار هذا المشروع.

وتجدر الاشارة الى انتحديد أهداف هذا البرنامج ومؤشرات الأداء الخاصة به ترتكز أساسا على الأولويات الوطنية في مجال مكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للساكنة المستفيدة من المشاريع المحددة داخل المجال القروي والمناطق الجبلية.وحيث انالاستراتيجية الخاصة به تنبني على إطار تشاركي بين هيئات حكومية متعددة، فانه سنكتفي بسرد المؤشرات المتعلقة بالهدف الرئيسي للبرنامج كالاتي:

الهدف: تحسين ظروف عيش الساكنة المستفيدة من البرنامج:

المؤشر الأول: نسبة الساكنة الموصولة بطريق معبدة أو مسلك قروي على مسافة أقل من 1 كيلومتر؛

المؤشر الثاني: نسبة الساكنة الموصولة بالماء الصالح للشرب؛

المؤشر الثالث: نسبة الساكنة الموصولة بالشبكة الكهربائية؛

المؤشر الرابع: نسبة الساكنة الموصولة بمؤسسة صحية على مسافة أقل من 10 كيلومتر؛

المؤشر الخامس: نسبة الساكنة الموصولة بمؤسسة تعليمية على مسافة أقل من 5 كيلومتر.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

2. مسؤول البرنامج

مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

3. المتدخلين في القيادة

- اللجنة الوطنية للتنمية القروية والمناطق الجبلية؛
- اللجان الجهوية للتنمية القروية والمناطق الجبلية؛
- المديريات الجهوية؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛
- القطاعات الوزارية المعنية.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

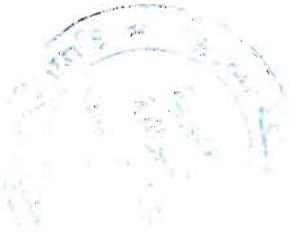

برنامج 421 : حماية وتأمين الملك الغابوي

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

إن حماية وتدبير الملك الغابوي، باعتباره ثروة وطنية، يهدفان إلى: (أ) إتمام تحديد وتحفيظ وعائه العقاري (ب) تكثيف عمليات ضبط ومعالجة الجنح الغابوية (ج) تكثيف عمليات تجهيز المجالات الغابوية و (د) تحيين وإتمام الترسانة القانونية التي جعلت الملك الغابوي غير قابل للتفويت.

وفي اطار هذه الاستراتيجية، تعد تصفية الوضعية العقارية للملك الغابوي للدولة من بين أولويات وانشغالات قطاع المياه والغابات ، اذ تبين من خلال التشخيص والتحليل الدقيقين للوضعية الحالية، أن الملك الغابوي يتعرض لعدة ضغوطات مرتبطة باستعمالات مختلفة، وأن عمليات تحديد الملك الغابوي تعترضها بعض الاكراهات منها: النظام العقاري بكل تعقيداته في المنطقة الشمالية، تعرضات الجماعات السلالية والسكان على عمليات التحديد، ومحاولات تمليك أراضي الملك الغابوي عن طريق التعشيب ومحو معالم القرينة القانونية المتعلقة بملكية المجالات الغابوية للدولة. كما اتضح أيضا أن وتيرة ومستوى انجاز البرامج المتعلقة بالمحافظة على المجالات الغابوية وتنميتها، ولاسيما التي تهم التشجير وتخليف النظم الغابوية تظل رهينة بتأمين الوعاء العقاري للملك الغابوي.

من أجل ذلك جعل قطاع المياه والغابات تأمين الملك الغابوي أحد أولوياته الأساسية ضمن البرامج الغابوية، حيث يمكن هذا التأمين بالخصوص من توضيح الوضعية العقارية للأراضي، كما يهدف إلى تحسين العلاقات مع الساكنة المجاورة للغابات وحماية حقوق الملكية، وتهيئ الظروف الملائمة لتأمين الاستثمار داخل الأراضي الخاصة وأملاك الدولة على حد سواء، فضلا على انعكاساته الإيجابية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية التي تروم، في أفق 2025، استكمال التحفيظ العقاري لما يناهز 6.5 ملايين هكتار، فقد اعتمد قطاع المياه والغابات على مقاربة ترتكز على: (أ) تصفية النزاعات العقارية عن طريق التراضي مع الخواص ومع باقي الإدارات في إطار يضمن التوافق بين الحقوق المشروعة للساكنة المعنية ومصالح الملك الغابوي والخواص (ب) تسريع وثيرة إنجاز الدراسات التقنية الطبوغرافية وعمليات التحقق من الحدود، وذلك من خلال تفعيل اتفاقية شراكة مع مصالح الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (ج) تعزيز التعاون مع السلطات المحلية والإقليمية.

كما يسهر القطاع على تدعيم التجهيزات والبنيات التحتية وذلك بهدف تحسين مراقبة الثروة الوطنية الغابوية والوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها، وتثمين الفضاءات والموارد الغابوية، إضافة الى الاستجابة إلى تطلعات الساكنة القروية من خلال فك العزلة عن التجمعات السكنية والتشكيلات الغابوية.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

وفي اطار هذه الاستراتيجية، يهدف البرنامج إلى تحسين العلاقات مع الساكنة المجاورة للغابات وحماية حقوق الملكية، وتهيئ الظروف الملائمة لتأمين الاستثمار داخل الأراضي الخاصة وأملاك الدولة على حد سواء، فضلا على انعكاساته الإيجابية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما يسهر القطاع على تدعيم التجهيزات والبنيات التحتية وذلك بهدف تحسين ظروف الساكنة القروية والإستجابة لتطلعاتها من خلال فك العزلة عن التجمعات السكنية والتشكيلات الغابوية.

.و تشمل هذه التدخلات جميع فئات المجتمع نساء و رجالا

2. مسؤول البرنامج

مديرية الملك الغابوي والشؤون القانونية والمنازعات

3. المتدخلين في القيادة

- **قسم الملك الغابوي**
- **قسم الشؤون القانونية والمنازعات**

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.421: حماية المجالات الغابوية من خلال التحفيظ العقاري للأملاك الغابوية

المؤشر 1.1.421 : نسبة المساحة المصادق عليها

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	6	100	100	100	100	100	2022

- **توضيحات منهجية:**

يتم تقييم المؤشر باحتساب مساحة الاملاك الغابوية التي تمت إحالة مشاريع مراسيم المصادقة على عمليات تحديدها على الامانة العامة للحكومة خلال السنة بالمقارنة مع المساحة المبرمجة والتي تقدر ب 150.000 هكتار سنة 2018 و 100.000 هكتار سنة 2019.

- **مصادر المعطيات**

قسم الملك الغابوي

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يتم احتساب المساحات الغابوية المحددة التي لم يتم في شأنها اصدار الشهادة اللازمة لإعداد مراسيم المصادقة من طرف السادة المحافظين في قياس المؤشر.

- **تعليق**

تتم المصادقة على عملية التحديد النهائي بمقتضى مراسيم موقعة من طرف السيد رئيس الحكومة مع نشرها في الجريدة الرسمية. مباشرة هذه العملية تبقى رهينة بإتمام عمليات التحديد النهائي للأملاك الغابوية وايداع الملفات المتعلقة بها لدى السلطات الادارية المختصة وكذا بتسليم السادة المحافظين على الاملاك العقارية والرهون، بعد انصرام الآجال القانونية للإيداع، شواهد توضح الوضعية العقارية للأملاك الغابوية المعنية من حيث تواجد قطع أرضية موضوع عمليات تحفيظ.

هذا وسيتم العمل على استصدار مراسيم المصادقة على مساحة 48.000 هكتار من الأملاك الغابوية والتي تم التوصل بالشواهد المتعلقة بها من طرف السادة المحافظين في انتظار استكمال مساطر المتعلقة بالملفات الأخرى المتبقية المودعة لدنهم والتي تناهز مساحة 62.000 هكتار من الأملاك الغابوية المحددة نهائيا. ومن حيث القوة القانونية، وجب التذكير أن مراسيم المصادقة توازي الرسوم العقارية، وتمكن من تحديد الوضعية المادية والقانونية للأملاك الغابوية المحددة بصفة ثابتة ولا رجعة فيها. اضافة الى ذلك فإنها تمكن من مباشرة عملية تحفيظ الملك الغابوي في إطار مسطرة خاصة.

مواصلة للمجهودات المتخذة لتأمين الملك الغابوي وبفضل التعاون المثمر مع مصالح الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية في مجال تحديد وتحفيظ هذه الثروة العقارية الوطنية، تم تسجيل انجازات مهمة خلال السنوات الماضية، بحيث فاقت المساحة المصادق على تحديدها 487.000 هكتار منذ سنة 2016، حيث تجاوزت نسبة الانجاز % 120 خلال كل من سنتي 2016 و2017، مما مكن من تسوية الوضعية القانونية لمجموع الاملاك الغابوية التي كانت مستهدفة مما يفسر نسبة 6% المسجلة خلال سنة 2018 و كذا المساحة المبرمجة سنة 2019 و التي لا تتعدى 100.000 هكتار.

ا

المؤشر 2.1.421 : نسبة المساحة المحفظة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	180	100	100	100	100	100	2024

- **توضيحات منهجية**

يتم تقييم المؤشر باحتساب مساحة الاملاك الغابوية التي تم تحفيظها خلال السنة بالمقارنة مع المساحة المبرمجة سنويا والتي تقدر ب 500000 هكتار سنويا.

- **مصادر المعطيات**

قسم الملك الغابوي

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يتم احتساب مساحة الاملاك الغابوية التي لم يتم بعد تأسيس رسوم عقارية لها في قياس المؤشر بالرغم من الإعداد والمصادقة على ملفاتها التقنية والقيام بعمليات مراجعة تحديداتها من طرف مصالح المسح العقاري واحالة الملفات المتعلقة بها على مصالح المحافظة العقارية.

- **تعليق**

يتطلب بلوغ الاهداف المرتبطة بهذا المؤشر ما يلي:

- الرفع من وتيرة انجاز عمليات تحديد الاملاك الغابوية في مختلف مراحلها.
- الرفع من وتيرة انجاز الدراسات التقنية الهادفة الى اعداد التصاميم الطبوغرافية للأملاك الغابوية، مما يتطلب انخراطا فعليا لمكاتب الدراسات الطبوغرافية وتحسينا في قدراتها وتكيفها للعمل داخل المجالات الغابوية.
- المساهمة الفعالة للمصالح الخارجية التابعة للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية من أجل تسريع وتيرة انجاز عمليات مراقبة الدراسات التقنية الطبوغرافية والتحقق من

مطابقة حدود الاملاك الغابوية في إطار مسطرة التحفيظ العقاري وكذا البت في ملفات التحفيظ العقاري.

180%مواصلة للمجهودات المتخذة لتأمين الملك الغابوي وبفضل التعاون المثمر مع مصالح الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية في مجال تحديد وتحفيظ هذه الثروة العقارية الوطنية، تم تسجيل انجازات مهمة خلال السنوات الماضية بحيث فاقت نسبة الانجاز خلال سنتي 2016 و2017 و 2018. و من المستهدف مواصلة نفس الوثيرة ببرمجة تحفيظ ما يناهز 500.000 هكتار خلال سنة 2020 في أفق استكمال برنامج تحفيظ الثروة الوطنية الغابوي سنة 2024.

الهدف 2.421: تقليص تدهور المجالات الغابوية

المؤشر 1.2.421 : نسبة مباشرة مسطرة تنفيذ الاحكام القضائية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	90	90	90	90	90	90	2024

- **توضيحات منهجية**

يتم قياس المؤشر من خلال احتساب عدد الاحكام القضائية النهائية الصادرة في شأن المحاضر الغابوية المحررة التي تمت مباشرة مسطرة تنفيذها خلال السنة مقارنة مع العدد الاجمالي.

- **مصادر المعطيات**

قسم الشؤون القانونية والمنازعات

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يتوفر على نقاط ضعف معلومة.

- **تعليق**

يرمي قياس هذا المؤشر الى اعطاء العناية اللازمة للشق المتعلق بالشرطة الغابوية وتحقيق الغايات المرجوة منها والمتمثلة في ردع الاشخاص المخالفين، من أجل تقليص الضغط على الموارد الغابوية وضمان استغلالها بشكل منظم وعقلاني، وبالتالي تحقيق مساهمة حقيقية للمجالات الغابوية في التنمية المجالية دون تهديد التوازنات الايكولوجية الهشة.

موازاة مع المقاربة الزجرية، يعملقطاع المياه والغابات على سلك مداخل ومقاربات اخرى تهم اشراك الساكنة المحلية في الحفاظ على الثروة الوطنية الغابوية والمساهمة في تنميتها.

المؤشر 2.2.421 : نسبة فك العزلة على الغابات

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
(كيامتر/هكتار)%	282	232	275	300	325	23 000	2024

- **توضيحات منهجية**

يتم قياس المؤشر من خلال احتساب طول المسالك الغابوية التي يتم فتحها داخل الملك الغابوي في إطار برنامج عمل القطاع أو في إطار اتفاقيات شراكة مع مختلف الفاعلين خلال السنة بالمقارنة مع البرنامج السنوي الذي يتم تحديده.

- **مصادر المعطيات**

قسم الملك الغابوي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يتوفر على نقاط ضعف معلومة.

- **تعليق**

تحقيق الأهداف المرجوة رهين بالعمليات التالية:

- تقديم مبادرات جديدة لتطوير الشراكات مع الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية القروية (وزارة التجهيز، الجماعات المحلية، قطاع الفلاحة والمنظمات غير الحكومية).

- تأهيل المقاولات المسؤولة عن تنفيذ أشغال فتح وإصلاح المسالك الغابوية.

برنامج 422 : التهيئة والتنمية الغابوية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تهدف استراتيجية البرنامج إلى: (أ) ضمان تجديد النظم الإيكولوجية للغابات، (ب) التنمية المستدامة للموارد الغابوية عبر تعميم مخططات التهيئة والتدبير (ج) تعزيز الشراكة مع السكان ذوي الحقوق عبر تنظيمهم في إطار تعاونيات غابوية أو جمعيات رعوية.

وتشمل مختلف هذه الأنشطة عمليات التشجير والتخليف وتحسين المراعي وجمع البذور وإنتاج الشتلات الغابوية وأشغال الحراجة والاستفادة من منحة المقاصة عن المناطق الممنوعة من الرعي واستغلال وتثمين المنتجات الغابوية، بالإضافة إلى الأنشطة المدرة للدخل (الأنشطة المصاحبة....).

وتهدف البرامج المتعلقة بإعادة التشجير بالأساس إلى تأهيل النظم الغابوية الطبيعية. وتساهم هذه البرامج بشكل مباشر في محاربة التعرية المائية والريحية وفي إنتاج الأخشاب في المناطق المناسبة وفي إنتاج الكلأ في الجهات التي تعرف ضغطا رعويا وفي تحسين ظروف عيش الساكنة.

وتحدد المناطق المعنية بهذه التدخلات انطلاقا من معطيات الدراسات الاستراتيجية المتوفرة لدى القطاع، كالمخطط المديري للتشجير والمخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية والمخطط الوطني لمحاربة الحرائق، وبتناسق مع توجهات مخططات تهيئة الغابات.

ولبرمجة أمثل للتدخلات التي يتعين القيام بها في الزمان والمكان، فإن الدراسات المتعلقة بتهيئة الغابات والتدبير المستدام والفعال للنظم الغابوية، ستتواصل خلال الفترة الممتدة الى حدود 2024 على مساحة تقدر بـ 4،8 ملايين هكتار، مما سيرفع نسبة الغابات المتوفرة على دراسات للتهيئة إلى90% عوض65% حاليا.

كما أن انتقاء الأنواع المعتمدة في عمليات إعادة التشجير سوف يرتكز على الأصناف المستوطنة الأصلية كالأرز والبلوط الفليني والأركان والعرعار المغربي والسرو الأطلسي والخروب، وذلك بالنظر لقدرتها على التحمل والتكيف مع العوامل الطبيعية لبلادنا والتغيرات المناخية. ومن أجل إنجاح هاته العمليات، فقد اتخذت عدة تدابير على مستوى المسارات التقنية المتبعة وكذا الإجراءات الخاصة بالتنفيذ.

وقد ارتفعت الوتيرة السنوية للتشجير إلى36.000 هكتار عوض18000 هكتار قبل 2005. كما بلغت المساحة الاجمالية المشجرة 1.52 مليون هكتار بقي منها كحصيلة صافية 723.700 هكتار بعد احتساب المساحات التي شملتها الحرائق والاستغلال الغابوي المنصوص عليه في برامج التهيئة.

أما البرنامج المعتمد في أفق 2024 فيهدف إلى التشجير وتخليف الغابات الطبيعية وتحسين المراعي الغابوية على مساحة تناهز 600.000 هكتار. وسيتطلب إنجاز هذا البرنامج إنتاج ما يعادل 43 مليون شتلة غابوية وتحديث 4 مشاتل سنويا، وكذا إحداث محطتين جديدتين للبذور.

كما يتضمن هذا البرنامج خلق أحزمة خضراء على مساحة 2.400 هكتار وإعداد وتهيئة حوالي 100 غابة حضرية ومحيطة بالحواضر.

هذا ويتوقع في إطار البرنامج العشري 2015/2024 القيام بتدخلات حرجية في 300 ألف هكتار من الغابات، وذلك وفق توجهات مخططات تهيئة الغابات الطبيعية.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

أدرج قطاع المياه و الغابات ضمن استراتيجياته إجراءات لتعزيز و تحسين ظروف عيش المرأة القروية، و لا سيما من خلال:

- إنشاء و دعم التعاونيات النسائية من أجل تثمين المنتجات الغابوية مثل جوز الأركان، إكليل الجبل، الحلفاء، الدوم... و تجدر الإشارة إلى أن المرأة حاضرة بقوة في تعاونيات النباتات العطرية و الطبية (PAM)، فهي تشكل ما يقرب 30% من الجامعين لهاته الأعشاب و حوالي 10% من أعضاء المكاتب وفقا لبيانات مكتب تنمية التعاون (ODCO).

- أما فيما يخص التدخلات المباشرة لقطاع المياه و الغابات من أجل تحسين الوضعية المعيشية للمرأة القروية نأخذ كمثال جمع الحطب الذي يدخل في إطار برنامج الحد من استهلاك حطب الوقود، حيث تم توزيع أفرنة مطورة متعددة الأغراض (خبز، وجبات الطهي و تسخين مساحات البيت) للتقليل من استهلاك الحطب بنسبة 50%. وهو الإجراء الذي يخفف من عبء البحث عن الخشب في الغابة من طرف المرأة الريفية (يوفر برنامج 2015-2024 توزيع 6000 فرن في السنة وبتكلفة 6 ملايين درهم في السنة).

- على مدار العامين الماضيين، يقوم قطاع المياه و الغابات بتنفيذ مشروع تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) و التعاون السويسري لتحسين دمج المرأة في التعاونيات و إشراكها في تحمل المسؤولية في مكاتب التعاونيات و خاصة مكاتب تعاونيات إكليل الجبل في الشرق. و قد مكن المشروع من تحفيز النساء للانخراط في التعاونيات حيث أصبحن يمثلن 44% من المنخرطين.

2. مسؤول البرنامج

مديرية التنمية الغابوية

3. المتدخلين في القيادة

- قسم التشجير
- قسم التهيئة الغابوية
- قسم الاقتصاد الغابوي

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.422: اعادة تأهيل النظم الغابوية

المؤشر 1.1.422 : نسبة إنجاز المساحات المشجرة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	75	100	100	100	100	100	2024

- **توضيحات منهجية**

تعتمد طريقة تحديد هذا المؤشر على التتبع عن كثب لعملية انجاز برامج التشجير، وعلى الوضعية الأسبوعية والحصيلة المؤقتة لأشغال التشجير.

وتيرة تطور المؤشر تم تحديدها في 50.000 هكتار سنويا، وهي معدل المساحات الجديدة التي يتم غرسها سنويا.

- **مصادر المعطيات**

قسم التشجير

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

المساحات المغروسة سنويا لا تأخذ بعين الاعتبار المساحة المنجزة في إطار الإعانات العينية.

- **تعليق**

تحقيق النتائج يخضع لبعض العوائق كالظروف المناخية (الجفاف...)، مدى معارضة الساكنة، طلبات العروض الغير مثمرة، تأهيل المقاولة الغابوية.

المؤشر 2.1.422 : نسبة نجاح المساحات المشجرة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	أبريل 2020	60	60	60	60	60	2024

- **توضيحات منهجية**

تحدد نسبة نجاح المساحات المشجرة لموسم التشجير (n/n+1)، بعد مرور الفترة الصيفية وذلك نهاية شهر نونبر من السنة n+1، على أساس نسبة نجاح لا تقل عن60% من الشتائل المغروسة وكذا الحصيلة النهائية للتشجير.

- **مصادر المعطيات**

قسم التشجير

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

الحصيلة النهائية للتشجير لا تأخذ بعين الاعتبار المساحة الخاصة بتخليف الغابات الطبيعية عبر البذور أو الشتائل تحت غطاء نباتي كثيف بالغابات الطبيعية وكذلك المساحات المشجرة في إطار الإعانات العينية لتجنب احتسابها مرتين.

- **تعليق**

رغم التحسين المستمر لتقنيات التشجير و التأطير، فإن طبيعة الأراضي التي يتم تشجيرها و كذلك الظروف المناخية الصعبة تحد من تحقيق نسبة نجاح عالية

(*) في 2017 نسبة نجاح تهم 63 % من البرنامج، في حين أن نسبة نجاح ما تبقى من البرنامج توجد قيد التدقيق.

الهدف 2.422: التنمية المستدامة للمجالات الغابوية عبر تعميم مخططات التهيئة

المؤشر 1.2.422 : نسبة إنجاز مخططات تهيئة الغابات

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	94	100	100	100	100	100	2024

- **توضيحات منهجية**

يمكن المؤشر من قياس نسبة انجاز مخططات تهيئة الغابات وذلك عن طريق مقارنة المساحة المهيئة سنويا والمساحة المتوقع تهيئتها. و تمثل مخططات التهيئة الأساس الدي يسمح ببرمجة التدخلات الغابوية في الزمان و المكان بالنسبة للغابة المعنية، حيث يبقى مخطط التهيئة أداة من أجل تدبير مستدام للموارد الغابوية.

تقدر القيمة المستهدفة لانجاز مخططات تهيئة الغابات بـ 4.800.000 هكتارفي حدود سنة 2024 .

- **مصادر المعطيات**

قسم التهيئة الغابوية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يتوفر على نقاط ضعف معلومة.

- **تعليق**

تحقيق الاهداف رهين بقدرة مكاتب الدراسات وإمكانية التتبع والتأطير من طرف المصالح الجهوية للدراسات والتهيئة و التخطيط.

دراسة التهيئة تأخذ في معظم الأحيان حيزا زمنيا يتجاوز بكثير المدة المقررة لإنجازها نظرا لنقص الخبرات والكفاءات لدى بعض مكاتب الدراسات.

الهدف 3.422: المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للنساء والرجال من خلال التدبير المستدام للموارد الغابوية

المؤشر 1.3.422 : عدد الأفرنة المطورة الموزعة على الساكنة المجاورة للغابات

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	6 180	8 550	9 000	9 000	9 000	9 000	2022

- **توضيحات منهجية**

يمكن هذا المؤشر من قياس المجهودات المبذولة للتقليل من استهلاك حطب التدفئة.

- **مصادر المعطيات**

- قسم الاقتصاد الغابوي بمديرية التنمية الغابوية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يتوفر على نقاط ضعف معلومة.

الا انه تجدر الاشارة انه يتم توزيع الافرنة في الفترة الممتدة مابين نهاية السنة المالية المعنية و الثلاث اشهر الاولى للسنة الموالية.

- **تعليق**

يمكن هذا المؤشر من قياس المجهودات المبذولة للتقليل من استهلاك حطب التدفئة و كذلك عدد الاسر القروية خاصة النساء اللواتي استفدن من تحسين ظروف عيشهن بفضل استعمال الافرنة المحسنة.

برنامج 423 : محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يعرف التصحر على أنه ظاهرة تدهور الأراضي بالمناطق القاحلة وشبه القاحلة وكذا بالمناطق شبه الرطبة الجافة تحت تأثير عوامل من قبيل التقلبات المناخية والضغط البشري، وهي ظاهرة تهدد 95% من الأراضي بالمغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن محاربة التصحر لا يجب حصرها في الحد من زحف الرمال فقط. بل إن محاربة التصحر تشمل كذلك التنمية القروية المندمجة، محاربة الفقر، التخفيف من آثار الجفاف إضافة إلى تدبير الحفاظ على الثروات الطبيعية.

بالنسبة لتدخلات قطاع المياه والغابات في هذا المجال فهي تشمل تنفيذ برامج عملية لمحاربة انجراف التربة في إطار المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية ومحاربة زحف الرمال خاصة بالمناطق الجنوبية، بالإضافة إلى دورها في تنسيق إنجاز البرنامج الوطني لمحاربة التصحر.

يمثل المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية الذي تم اعتماده سنة 1996(فقد تمت بلورة الشروط المرجعية لتحيين و مراجعة هذا المخطط، و ذلك ضمن مقاربة تشاركية مع جميع المتدخلين في هذا المجال) إطارا استراتيجيا لقطاع المباه و الغابات في مجال محاربة انجراف التربة، حيث يحدد أولويات التدخل ويقترح المقاربات والآليات المالية والمؤسساتية لإنجازها.

ونظرا لضخامة الاحتياجات فيما يخص المحافظة على المياه والتربة وكذا فيما يخص التنمية البشرية بالمناطق المتضررة بعالية حقينة السدود، ومراعاة للإمكانيات المالية التي يمكن توفيرها والقدرات الاستيعابية المرتبطة بالمقاربة التشاركية المعتمدة، فإن المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية يوصي بإعطاء الأولوية لبرنامج عمل، يهم على مدى 20 سنة معالجة مساحة تقدر بـ 1,5 مليون هكتار أي بمعدل 75.000 هكتار في السنة، على مستوى 22 حوضا مائيا وبغلاف مالي سنوي يقدر بـ 150 مليون درهم.

تجدر الإشارة إلى أن عوامل التعرية المتمثلة في الرياح وزحف الرمال تهم بالأساس الأقاليم الجنوبية والمناطق الساحلية. وتركز المندوبية السامية في تدخلاتها لمحاربة هذه الظاهرة على تثبيت الكثبان الرملية لحماية المنشآت الطرقية، والواحات، والتجمعات السكنية، وذلك بإنشاء حواجز "ميكانيكية" وبيولوجية، كما تولي أهمية بالغة لإنشاء الأحزمة الخضراء حول المدن، خاصة بالأقاليم الجنوبية، وذلك بشراكة مع الجماعات المحلية.

كما تقوم استراتيجية القطاع في إطار هذا البرنامج أيضا على المحافظة على المناطق المحمية وتثمينها عبر المحافظة على الغابات التي تشكل الرافد الأساسي للتنوع البيولوجي الغني الذي يتوفر عليه المغرب. فعلى صعيد منطقة البحر الأبيض المتوسط تحتل المملكة المرتبة الثانية من حيث التنوع البيولوجي بعد تركيا بمعدل توطين يصل إلى 20%. إلا أن هذه الثروة مهددة بالتدهور بسبب الاستغلال المفرط للمجالات الطبيعية، تدمير مواطن الأصناف الحيوانية وتفاقم الظروف المناخية الغير الملائمة، حيث أصبحت العديد من أنواع النباتات والحيوانات ذات الأهمية التراثية مهددة بالانقراض.

من جهة أخرى يشكل المخطط المديري للمناطق المحمية-الذي مكن من تحديد شبكة وطنية مكونة من 154 موقع ذي أهمية بيولوجية وإيكولوجية تغطي مساحة تناهز 2,5 مليون هكتار وتهم جميع النظم البيئية عبر مجموع التراب الوطني-إطارا مرجعيا للمحافظة على هذا التنوع البيولوجي وتنميته وتثمينه، وذلك عبر منهجية تتلخص في: (أ) إعادة تأهيل النظم البيئية الطبيعية (ب) تهيئة وتنمية المناطق المحمية (ج) تثمين المؤهلات الطبيعية للمناطق المحمية.

تتمحور استراتيجية المندوبية السامية في مجال المحافظة على المناطق المحمية وتثمينها على متابعة تنفيذ الأنشطة التالية:

- تنمية الشبكة الوطنية للمناطق المحمية، لجعلها تغطي الأنظمة البيئية الطبيعية الكبرى ببلادنا من خلال خلق 38 منطقة محمية وإعداد تصاميم التهيئة والتدبير لهاته المناطق والشروع في تنفيذها.
- متابعة تنفيذ المخططات المديرية لمحميات المحيط الحيوي.
- إعادة توطين الحيوانات البرية المنقرضة أو المهددة بالانقراض في الوسط الطبيعي، انطلاقا من المجموعات التي أعيد إدخالها إلى المنتزه الوطني لسوس ماسة.
- تثمين الشبكة الوطنية للمناطق المحمية عن طريق الانفتاح المراقب للمنتزهات الوطنية على الأنشطة السياحية الإيكولوجية.

يمثل المخطط المديري للمناطق المحمية الذي تم اعتماده سنة 1996 إطارا استراتيجيا للمندوبية السامية في مجال المحافظة على ثروات المناطق المحمية وكذا تثمينها، حيث يحدد أولويات التدخل ويقترح المقاربات والآليات المالية والمؤسساتية لإنجازها.

ومن جهة أخرى، ترمي استراتيجية قطاع المياه والغابات لتثمين الوحيش عبر الأنشطة المتعلقة بالقنص الى التدبير المستدام لهذه الموارد واحترام التوازنات البيئية، اضافة إلى مساهمتها في التنمية المحلية من خلال خلق فرص الشغل بالعالم القروي.

ويتضمن برنامج العمل المحاور الآتية:

-تعزيز دور محميات القنص على مساحة 10 مليون هكتار.

-تعزيز جمعيات القناصين لتشجيع القنص المنظم، وذلك من خلال (أ) الرفع من عدد المجالات التي يتم كراء حق القنص بها للجمعيات (ب) الرفع من عدد شركات القنص السياحي

- مواصلة تنظيم امتحانات الحصول على رخصة القنص، بشراكة مع الجامعة الملكية المغربية للقنص والجامعة الملكية المغربية للرماية الرياضية.

أما في مجال الصيد وتربية الأسماك بالمياه القارية، فإن محاور التدخل تتجلى فيما يلي:

- حماية الثروات السمكية بالمياه القارية.
- تعزيز دور الصيد وتربية الأسماك بالمياه القارية من أجل المساهمة في تنمية العالم القروي.
- تحسين مساهمة الإنتاج السمكي في تلبية الحاجيات الغذائية في العالم القروي.
- إنعاش الصيد السياحي للمساهمة في التنمية المحلية والقروية.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

وتجدر الإشارة إلى أن محاربة التصحر لا يجب حصرها في الحد من زحف الرمال فقط. بل إن محاربة التصحر تشمل كذلك التنمية القروية المندمجة، محاربة الفقر، التخفيف من آثار الجفاف إضافة إلى تدبير الحفاظ على الثروات الطبيعية.

كما تقوم استراتيجية القطاع في إطار هذا البرنامج أيضا على المحافظة على المناطق المحمية وتثمينها عبر المحافظة على الغابات التي تشكل الرافد الأساسي للتنوع البيولوجي الغني الذي يتوفر عليه المغرب.

ومن جهة أخرى، ترمي استراتيجية قطاع المياه والغابات لتثمين الوحيش عبر الأنشطة المتعلقة بالقنص الى التدبير المستدام لهذه الموارد واحترام التوازنات البيئية، اضافة إلى مساهمتها في التنمية المحلية من خلال خلق فرص الشغل بالعالم القروي.

أما في مجال الصيد وتربية الأسماك بالمياه القارية، فإن محاور التدخل تتجلى في حماية الثروات السمكية بالمياه القارية و تعزيز دور الصيد وتربية الأسماك بالمياه القارية من أجل المساهمة في تنمية العالم القروي و تحسين مساهمة الإنتاج السمكي في تلبية الحاجيات الغذائية في العالم القروي.

.و تستفيد من هذه التدخلات جميع فئات المجتمع نساء و رجالا.

2. مسؤول البرنامج

مدير محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة

3. المتدخلين في القيادة

- **قسم المحافظة على المياه والتربة وحماية الغابات**
- **قسم المنتزهات والمحميات الطبيعية**
- **قسم تدبير تربية الوحيش والأسماك بالمياه القارية**

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.423: الحفاظ وإعادة تشكيل الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي

المؤشر 1.1.423 : نسبة المساحة التراكمية المعالجة ضد التعرية المائية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	80	85	89	96	100	100	2022

- توضيحات منهجية

كيفية احتساب المؤشر: المساحة المعالجة/ المساحة المبرمجة

المساحة المعالجة(تدخلات بيولوجية + غرس أشجار مثمرة + تدخلات ميكانيكية)/ المساحة المبرمجة(تدخلات بيولوجية + غرس أشجار مثمرة + تدخلات ميكانيكية)

يمكن المؤشر من قياس نسبة الانجازات ومن معرفة المساحات المعالجة من التعرية بيولوجيا وميكانيكيا على حد سواء.

القيمة المستهدفة لمعالجة التربة الى غاية سنة 2022 تقدر بـ 1,15 مليون هكتار.

▪ مصادر المعطيات

- قسم المحافظة على المياه والتربة وحماية الغابات
- مصلحة المحافظة على التربة وتهيئة الأحواض المائية

▪ حدود و نقاط ضعف المؤشر

-المؤشر تنقصه الدقة فيما يخص المساحة المعالجة بالهكتار عبر غرس الأشجار المثمرة بحيث تحتسب المساحة من خلال كمية الأشجار المثمرة الموزعة بما يعادل 100 شجرة في الهكتار

-يأخذ المؤشر بعين الاعتبار تدخلات مصالح المياه والغابات فقط.

▪ تعليق

- لا يأخذ المؤشر بعين الاعتبار جميع العمليات المصاحبة، موازاة مع أشغال معالجة التربة من التعرية المائية ، خاصة توزيع الأفرنة المحسنة، السقي الصغير والمتوسط، خلايا النحل، وتكوين وتنظيم الساكنة....
- المساحة المعالجة بيولوجيا تحسب مع الجرد النهائي للتشجير.
- المساحة المعالجة بالهكتار عبر غرس الأشجار المثمرة يحصل عليها من خلال كمية الأشجار المثمرة الموزعة بما يعادل 100 شجرة في الهكتار.
- الأشغال المنجزة تمكن من تقدير تأثير المعالجة على كمية التربة المثبتة في العالية وما يعادلها من المياه المجمعة في السد على مستوى السافلة.
- تحقيق النتائج مرتبط بالظروف المناخية (الجفاف....)، انخراط الساكنة وبالإجراءات المصاحبة المعبئة وكفاءة المقاولات الغابوية....

المؤشر 2.1.423 : نسبة المساحة التراكمية المعالجة ضد التعرية الريحية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	90	93	95	98	100	100	2022

▪ توضيحات منهجية

كيفية احتساب المؤشر: المساحة المعالجة/ المساحة المبرمجة

المساحة المعالجة في السنة (تدخلات بيولوجية + تدخلات ميكانيكية) /المساحة المبرمجة المستهدفة (تدخلات بيولوجية + تدخلات ميكانيكية)

المؤشر لا يحتسب أشغال تثبيت الكثبان الرملية التي تعد بالكيلومتر.

يمكن المؤشر من قياس نسبة الانجازات ومن معرفة المساحات المعالجة من التعرية بيولوجيا وميكانيكيا على حد سواء.

وتقدرالقيمة المستهدفة لمعالجة التربة الى غاية سنة 2022 بـ 46000 هكتار.

- **مصادر المعطيات**

  - قسم المحافظة على المياه والتربة وحماية الغابات
  - مصلحة المحافظة على التربة وتهيئة الأحواض المائية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

  يأخذ المؤشر بعين الاعتبار تدخلات مصالح المياه والغابات فقط.

- **تعليق**

  - لا يأخذ المؤشر بعين الاعتبار جميع العمليات المصاحبة، موازاة مع أشغال معالجة التربة من التعرية الريحية،
  - المساحة المعالجة بيولوجيا تحسب مع الجرد النهائي للتشجير.
  - المؤشر لا يحتسب أشغال تثبيت الكثبان الرملية التي تعد بالكيلومتر.
  - الأشغال المنجزة تمكن من تقدير تأثير المعالجة على حماية الاهداف السوسيو اقتصادية والاجتماعية المستهدف حمايتها.
  - تحقيق النتائج مرتبط بالظروف المناخية، انخراط الساكنة، الإجراءات المصاحبة وكفاءة المقاولات الغابوية....

المؤشر 3.1.423 : نسبة تطبيق البرامج السنوية لتصاميم التهيئة والتدبير للمناطق المحمية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	80	83	87	90	93	100	2024

- **توضيحات منهجية**

يمكن هذا المؤشر من قياس التطور المسجل في انجاز برامج العمل المسطرة في مخططات التهيئة والتدبير وذلك عن طريق احتساب مساحات المناطق المحمية التي تم التدخل فيها مقارنة مع المساحة المتوقع تهيئتها.

وتيرة تطور المؤشر تم تحديدها في 40.000 هكتار سنويا، وهي معدل المساحات الجديدة التي يتم تغطيتها سنويا بمخططات التهيئة والتدبير.

- **مصادر المعطيات**
  - قسم المنتزهات والمحميات الطبيعية
  - مصلحة تهيئة المنتزهات والمحميات الطبيعية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

على الرغم من أنه يعطي صورة واضحة عن مدى تطبيق برامج العمل المبرمجة في مخططات التهيئة والتدبير إلا أن هذا المؤشر تعتريه بعض النواقص التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- بما أن مساحة المحميات هو الذي يتم احتسابه للتدليل على المؤشر، فانه لا يأخذ بعين الاعتبار لا عدد التدخلات ولا نوعيتها،

- كما أن المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار المدى المجالي لتأثير التدخلات. إذ أن بعض التدخلات تكون محلية التأثير أو على العكس من ذلك ذات تأثير يمكن أن يتعدى حتى نطاق المنطقة المحمية،

- لا يأخذ المؤشر بعين الاعتبار التدخلات المنجزة داخل المناطق المحمية الغير المتوفرة على مخططات التهيئة والتدبير.

- **تعليق**

تحقيق النتائج مرتبط بتوفر الموارد البشرية المؤهلة اللازمة لتطبيق مخططات التهيئة والتدبير للمناطق المحمية.

برنامج 440 : دعم ومصالح متعددة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

اعتمد قطاع المياه والغابات استراتيجية لتحديث تدبير الموارد البشرية باعتماد مقاربة للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات تهدف الى ملائمة كفاءات وأعداد الموظفين بالوظائف والمناصب. والهدف من هذا التحديث هو مواكبة استراتيجية القطاع عن طريق دعم التأطير التقني للفضاءات الغابوية وتثمين الرأسمال البشري وتشجيعه.

تهدف استراتيجية الموارد البشرية الى تنفيذ الأهداف التالية:

• دعم أعداد الهياكل عن طريق التوظيف والادماج وإدارة شؤون الموظفين؛

• تعزيز وتطوير مهارات الموظفين من خلال التدريب لتلبية الاحتياجات اللازمة لممارسة المهن والوظائف داخل الهياكل؛

• إدارة تنقيلات الموظفين التقنيين، لا سيما المسؤولين بهدف ضمان ديناميكية الهياكل وتحسين الأداء؛

• الحرص على تطبيق آليات ومناهج التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات لضمان التناغم بين كفاءات الموظفين وبين المهمات الحالية والمستقبلية للقطاع؛

• تدبير نظام تقييم الموظفين بالاعتماد على التسيير القائم على النتائج؛

• تفعيل العمل بنظام المعلومات الخاص بإدارة الموارد البشرية من أجل تدبير أسرع لملفات وشؤون الموظفين؛

• تعزيز دور الأعمال الاجتماعية وتحسين ظروف عمل للموظفين.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

فيما يخص تدبير الموارد البشرية اعتمد قطاع المياه و الغابات على إدماج مقاربة النوع و ذلك من خلال تبنيه عدة تدابير منها:

- توظيف النساء بنسبة 43% سنويا من العدد الإجمالي للمناصب المتباري بشأنها و هي نسبة مهمة بالنظر لمعدل التأنيث الذي يصل إلى نسبة 18% بالقطاع بينما لم يكن يتعدى نسبة 10% في السنوات القليلة الماضية.

- تفعيل نظام التتبع و المواكبة (TUTORAT) خلال السنة الأولى من التوظيف لكلا الجنسين، و ذلك لتتبع المسار المهني لموظفي القطاع و توجيههم إلى تطوير كفاءاتهم المهنية و كذا تلبية حاجيات القطاع. كما يهدف هذا النظام إلى مواكبة النساء من حيث تقوية مهاراتهن، حتى تتمكن من الارتقاء في مسارهن المهني و تدبيره بما يكفي من التطلعات بقصد تدليل الصعوبات و رفع الحواجز التي قد تعترضهن.

- ترسيخ بعد النوع و ضمان المساواة في التقديم لاجتياز مباريات ولوج مناصب المسؤولية، تطبيقا للقوانين المعمول بها في هذا المجال.

- أما من حيث شغل مناصب المسؤولية فيضم القطاع في الإجمال 182 منصب مسؤولية منها 14 منصب تشغلها النساء. و هذا الرقم المنخفض راجع بالأساس إلى انخفاض نسبة مشاركة النساء في الترشيح لولوج هذه المناصب، و ذلك على الرغم من محاولات القطاع المستمرة و مجهوداته الحثيثة من أجل تنمية القدرات التدبيرية للنساء سواء في إطار برامج التكوين المستمر أو في إطار برنامج خاص بمقاربة النوع تم الاشتغال عليه بمعية المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). و فيما يخص الوحدات الميدانية من صنف مراكز المحافظة و تنمية الموارد الغابوية، فقد تم تنصيب 3 نساء كرئيسات لهذه المراكز و هو رقم ذو دلالة كبيرة على الرغم من ضعفه، إذ يعتبر ثمرة للمجهودات المبذولة على مستوى التتبع و المواكبة، كما أن مديرية الموارد البشرية و الشؤون الإدارية تعمل جاهدة للرفع من هذه النسبة و ذلك من خلال المرافقة عن قرب لتجاوز جميع المشاكل و الصعوبات.

- توظيف نساء "تقنيات غابويات" منذ سنتين، و هو الإنجاز الذي يعتبر طفرة نوعية في الاهتمام بمقاربة النوع بالقطاع، حيث أن التوظيف في هذا الإطار كان حكرا على الذكور منذ تأسيس المعهد الملكي للتقنيين المتخصصين في المياه والغابات (IRTSEF)، كما يعمل القطاع على ضمان إدماجهن المهني و توفير الظروف الملائمة لضمان نجاعة أدائهن، حيث أنه تم تعيينهن على مستوى الوحدات التي تكتسي بعدا تنمويا. كما يطمح القطاع إلى الاعتماد على هذه الفئة من الأطر في تكريس مقاربة جديدة، تتجلى في تغيير منظور الإطار الغابوي على المستوى الميداني، من الطبيعة الزجرية لعمله إلى اهتمامه بالبعد التنموي كونه محور أساسي للشراكة على المستوى المحلي. و في هذا الإطار يتم الإعداد لتكوين هؤلاء "التقنيات الغابويات" من أجل العمل على مستوى مراكز المحافظة و تنمية الموارد الغابوية كمكلفات بتنمية الشراكة (Agent de développement de partenariat).

- لتقليص الفوارق المسجلة بين النساء و الرجال و الحد من التمييز، يعمل القطاع على تكريس مبدأ الاستحقاق و الكفاءة من خلال عدة مشاريع نذكر من أهمها نظام التسيير المندمج للحركية. كما تعمل مديرية الموارد البشرية و الشؤون الإدارية على وضع رهن إشارة الموظفين الأدوات التحفيزية و الوسائل المطلوبة لأداء مهامهم على أحسن وجه، و ذلك لضمان تطور مسارهم المهني و في نفس الوقت سد حاجيات القطاع من الوظائف و الكفاءات من الرجال و النساء.

2. مسؤول البرنامج

مدير البرمجة ونظام المعلومات والتعاون

3. المتدخلين في القيادة

- قسم نظام الإعلام
- قسم الدراسات والبرمجة والتعاون

مديرية الموارد البشرية والشؤون الإدارية:

- قسم المحاسبة والمعدات
- قسم الموارد البشرية

- مصلحة التكوين المستمر

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.440: خلق الظروف الملائمة لتنفيذ البرامج المهنية

المؤشر 1.1.440 : نسبة أيام التكوين المخصصة لوظائف الإنتاج

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	60	63	70	75	75	80	2024

- توضيحات منهجية

يحيل المؤشر إلى النسبة المئوية المخصصة لأيام التكوين المرصودة لوظائف الإنتاج (من الوظائف المميزة لقطاع المياه والغابات حسب الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات) مقارنة مع مجموع أيام التكوين المستمر. ويشير هذا المؤشر للمجهودات التقنية والمالية التي يبدلها القطاع في انجاز برامج التكوين المستمر لفائدة موظفيها، وذلك من أجل دعم قدراتهم وتقوية كفاءاتهم لكي تتماشى مع تطور مهام وأنشطة القطاع والوحدات التابعة لها.

- **مصادر المعطيات**

مصلحة التكوين المستمر

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يبين هذا المؤشر حجم المجهودات المالية التي يبدلها القطاع من أجل تطوير قدرات مواردها البشرية. إلا أن مدى الدقة في تحديد الاحتياجات التكوينية للموارد البشرية، جودة هذه التكوينات إضافة إلى حجم التتبع البعدي للمستفيدين من هذه الدورات التدريبية يؤثر في النتائج النوعية المنتظرة والقيمة المضافة المحققة من خلال هذه التكوينات.

- **تعليق**

شرع قطاع المياه والغابات منذ 2005 في التدبير التوقعي للكفاءات مما مكنه من تحديد احتياجاتها في مجال التكوين المستمر بالاعتماد على أدوات التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات، التي تحدد وصفا دقيقا للكفاءات المرغوب فيها.

المؤشر 2.1.440 : نسبة المشاركة النسائية في برامج التكوين المستمر

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	10	12	15	18	18	20	2024

- **توضيحات منهجية**

يحيل المؤشر إلى النسبة المئوية المخصصة للمشاركة النسائية في برامج التكوين المستمر مقارنة مع مجموع أيام التكوين المستمر. ويشير هذا المؤشر للمجهودات التقنية والمالية التي يبدلها قطاع المياه والغابات في انجاز برامج التكوين المستمر لفائدة موظفيها من النساء، وذلك من أجل دعم قدراتهن وتقوية كفاءاتهن لكي تتماشى مع تطور مهام وأنشطة قطاع المياه والغابات والوحدات التابعة لها.

- **مصادر المعطيات**

مصلحة التكوين المستمر

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يبين هذا المؤشر حجم المجهودات المالية التي يبدلها القطاع من أجل تطوير قدرات موارده البشرية من النساء. إلا أن مدى الدقة في تحديد الاحتياجات التكوينية للموارد البشرية، جودة هذه التكوينات إضافة إلى حجم التتبع البعدي للمستفيدين من هذه الدورات التدريبية يؤثر في النتائج النوعية المنتظرة والقيمة المضافة المحققة من خلال هذه التكوينات.

- **تعليق**

المؤشر 3.1.440 : نسبة النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	11 400	10 000	9 000	9 000	9 000	9 000	2022

- **توضيحات منهجية**

يشير المؤشر الى متوسط التكلفة السنوية بالدرهم لمنصب خاص بالمكتبيات بالنسبة للمناصب المشكلة في التنظيم الوظيفي للقطاع. وتتكون مجموع نفقات المكتبيات من مشتريات الحواسيب والطابعات والمواد الاستهلاكية وتكاليف صيانة الأجهزة ومعدات وأثاث المكاتب، باستثناء تكاليف خدمة الانترنيت والولوج والإقامة.

- **مصادر المعطيات**

قسم المحاسبة والمعدات (مصلحة الوسائل العامة ومصلحة الصفقات والمحاسبة).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تختلف التكلفة السنوية الخاصة بالمكتبيات من منصب لآخر، الشيء الذي يؤثر على تقييم وحساب المؤشر.

- **تعليق**

يبدل قطاع المياه والغابات مجهودات مهمة قصد تدبير المكتبيات بشكل عقلاني. وتسعى بذلك الى تزويد جميع المناصب بمعدات المكتبيات الضرورية لتحسين جودة الخدمات والرفع من المردودية.

المؤشر 4.1.440 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	4	4	4	4	4	5	2024

- **توضيحات منهجية**

يشير المؤشر إلى متوسط عدد الأشخاص المكلفين بتدبير الموارد البشرية بالمقارنة مع العدد الكلي للعاملين في القطاع.

- **مصادر المعطيات**

قسم الموارد البشرية

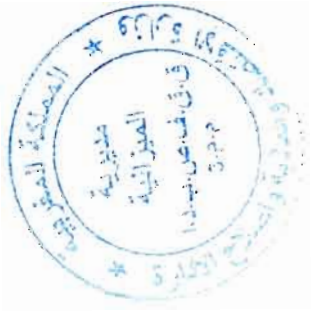

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية هو هدف ينبني أساسا على المؤهلات والمهارات التي تتوفر عليها هذه الأخيرة وبالتالي فإن ارتكاز المؤشر إلى نسبة عددية قد ينقص من دلالته الفعلية في حال تواجد موظفين ذوي مؤهلات متواضعة على مستوى الوحدات المكلفة بتدبير الموارد البشرية.

أيضا فإن تطور المؤشر لا يفيد بالضرورة تزايد عدد الأشخاص المكلفين بتدبير الموارد البشرية بقدر ما يعكس تراجع العدد الكلي للعاملين بالقطاع (الإحالة على التقاعد، الوفيات...).

- **تعليق**

على الرغم من أن القطاع تقني، فقد قام بمجهودات كبيرة لبلوغ مهنية عالية وحرفية معترف بها في تدبير الموارد البشرية. والاندماج الناجح لأطرها التقنية لإنجاح ورش الاصلاح الاداري دليل واضح على الاهتمام الذي تعيره لتحسين النجاعة في هذا الشق الاساسي للتدبير، مستفيدة في ذلك من توظيف مهنيين مؤهلين في إدارة الموارد البشرية.

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 16 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	1 786	279	2 065	48,73
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	724	134	858	20,25
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	1 062	253	1 315	31,03
المجموع	3 572	666	4 238	100

- جدول 17 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	374	155	529	12,48
المصالح اللاممركزة	3 194	515	3 709	87,52
المجموع	3 568	670	4 238	100

- جدول 18 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	339	59	398	10,73
جهة الشرق	229	31	260	7,01
جهة فاس - مكناس	608	114	722	19,47
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	642	114	756	20,38
جهة بني ملال - خنيفرة	378	46	424	11,43
جهة الدار البيضاء- سطات	284	50	334	9,01
جهة مراكش - آسفي	270	43	313	8,44
جهة درعة - تافيلالت	158	19	177	4,77
جهة سوس - ماسة	176	29	205	5,53
جهة كلميم - واد نون	30	3	33	0,89
جهة العيون -الساقية الحمراء	59	7	66	1,78
جهة الداخلة - واد الذهب	21	0	21	0,57
المجموع	3 194	515	3 709	100

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 19 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2020 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	508 095 392	4089
المناصب المحذوفة	1 136 117	44
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	10 900 927	70
عمليات الإدماج	1 004 262	9
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	37 075 324	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	20 083 404	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	576 023 192	4124
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	31 000 000	
نفقات الموظفين المتوقعة	607 023 192	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 440 : دعم ومصالح متعددة

محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : أبحاث غابوية**

يتسم البحث الغابوي باهمية قصوى لاسيما في هذه المرحلة الحاسمة المحملة بالتحديات التي تتميز بانعكاسات العولمة والتقلبات المناخية التي لا يمكن التحكم في إيجابياتها وسلبياتها الا بامتلاكنا للمعرفة والتقنيات الكفيلة لتدبير مستدام للنظم الغابوية.

في خضم هذه التطورات وتبعا للتوجهات الاستراتيجية لهدا القطاع ، ركز مركز البحث الغابوي علي محاور البحث الرئيسية الآتية:

- تقييم آثار التغيرات المناخية على دينامية النظم الايكولوجية من اجل اعداد استراتيجيات تأقلمها مع هذه التغيرات
- توجيه البحث الهادف إلى التعرف العميق على التنوع البيولوجي والمساعدة على إجراءات حمايته والاستفادة منه بشكل مستدام
- تقييم مساهمة الخدمات المنظوماتية والتنوع البيولوجي ضمن الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية ودور استثمارها المستدام في التنمية المستدامة
- بحوث في مجال استخدام البيوتكنلوجيا لتعميق معرفة الموارد الوراثية الغابوية من اجل تثمينها والمحافظة عليها
- ضبط تقنيات ومناهج التتبع والتقييم العلمي لظاهرة التصحر للأعداد ادوات مساعدة علي توجيه التدخلات لردع هده الظاهرة

المشاريع المبرمجة

يقوم المركز بأبحاث جد متنوعة في اطار التعاون مع الفاعلين في ميدان تثمين الموارد الغابوية علي الصعيد الوطني والدولي، يمكن إيجازها على النحو التالي:

- دراسة التنوع الوراثي للأصناف الأشجار من اجل إرساء انظمة تتبع علمي لتأقلم الأصناف الوراثية في إطار مواكبة التغيرات المناخية وكدا التحديدالجيوغرافي للأ صول الوراثية المحلية من اجل استعمالها في إعادة ترميم النضم البيئية
- مواصلة التجارب من أجل تحديد أنماط ناجحة لتخليف الاصناف المحلية ذات القيمة السوسيو-اقتصادية للساكنة المحلية كالأركان واصناف البلوط والخروب وارز الاطلس والصنوبر الفواح.....
- تطوير طرق انتاج الشتائل دات الجودة العالية معتمدة على استعمال البيوتكنلوجيا الفطرية
- مواصلة تجارب بعض التقنيات الحديثة لمساعدة الشتائل للتكيف مع الجفاف ومواجهة الاجهاد المائي
- التعريف بالحشرات والطفيليات المضرة بالغابة وطرق الوقائية للحد من انتشارها
- دراسة النباتات الطبية والعطرية المنتشرة في المجال الغابوي ومحاولة استثمارها بشكل علمي من أجل الحفاظ على الأنواع التي تتمتع بخصائص طبية وعطرية ولها قيمة اقتصادية.
- دراسات تهم التعريف بالتنوع البيولوجي واهمية الحفاض عليه لاسيما في المناطق دات الأهمية البيلوجية والاكلوجية
- دراسات التربة والاراضي وإعداد الخرائط باستعمال تقنيات الاستشعار عن بعد ودلك لمراقبة طويلة المدى لتدهور الأراضي وتقدير حدته وطبيعته وكدا تحديد المناطق الأكثر عرضة لهدا التدهور
- تقدير شدة وكمية الانجراف المائي باستخدام القياسات الميدانية والنمذجة الرياضية ويهدف هدا البرنامج إلى تقدير كمية الانجراف المائي للتربة، وتحديد العناصر المعدنية الخصوبية والعضوية المفقودة بسبب الجريان السطحي لمياه الامطار
- تقييم نجاعة التقنيات المستعملة للحد من اثار ضاهرة الانجراف المائي للتربة على صعيد الاحواض المائية
- دراسة خصائص وأنواع الخشب والفلين من أجل تطويرعمليات تكنولوجية لتحسين جودتهم والتمكين من استعمالهم في مجالات مختلفة وفقا للمعاييرالتقنية المعترف بها في الميدان الصناعي
- تأسيس وحدة نظام معلومات جغرافية لتتبع جودة اللفلين
- مواصلة تجارب لترميم وتحسين المراعي الطبيعية من الناحية الكمية والكيفية لاسيما في المناطق الجافة
- تطوير تقنيات لتحويل الكتل الحيوية للحصول على الطاقة الحرارية تساهم في تخفيف الضغط علي الغابات الطبيعية

يعتمد المركز في تمويله على ميزانية الصندوق الوطني الغابوي والميزانية العامة التي تمنح سنويا للمركز بعد تقييم البرنامج السنوي المقدم من طرف رئيس المركز.وتغطي هده الميزانية نفقات التسيير والاستثمارالتي تقدر ب 8 ملايين درهم سنويا.

- **مشروع 2 : نظام الاعلام، التعاون والجرد الغابوي**
  - **مشروع التواصل**

تستهدف استراتيجية التواصل التي تتبناها المندوبية شرائح متعددة من المتلقين تسخر من أجلهم المندوبية أدوات ورسائل محددة قصد مساعدتهم على فهم طبيعة البرامج المتبعة. في هدا السياق وضعت المندوبية بدعم تقني من منظمة الأغذية والزراعة خطة للتواصل ترتكز أهدافها الرئيسية فيما يلي:

- التعريف بمهام قطاع المياه و الغابات و بخبراتها من خلال التأكيد على دورها الطلائعي في حماية الموارد الطبيعية.

- خلق و تنشيط التبادل مع مختلف الشركاء؛

- تحسيس، تحفيز وتعبئة مختلف الفاعلين حول المبادرات التي تقوم بها المندوبية.

- ضمان نشر المعلومات داخليا بين مختلف مكونات الإدارة؛

و لتحقيق أهدافها، يتم تطوير برنامج سنوي حول المحاور التالية :

- مرافقة الهياكل المختلفة للإدارة في مجال الاتصالات المؤسسية والعامة؛

- طبع وسائط الإعلام المواضيعية؛

- تنظيم المعارض والمعارض الوطنية والدولية والمشاركة فيها؛

- التنظيم والاحتفال بالأيام دولية

- إنتاج الأفلام والأفلام الوثائقية والفقرات الإعلانية لنقل صورة إيجابية عن الإدارة؛

- إدارة ومتابعة الموقع الإلكتروني للإدارة (تحديث وإدراج المحتوى).

- **مشروع نظام الإعلام**

فيما يخص نظام الإعلام فقد تم منذ 2009 إنشاء وتنفيذ برنامج لتطويره ينقسم لعدة محاور (المنصة التقنية والتطبيقات وتدريب الموظفين ...) من أجل إقامة نظام معلومات متجانس و قادر على الإجابة عن حاجيات مختلف المديريات التقنية التابعة للقطاع.

ومن أجل ذلك، تتوفر الإدارة على خلية خاصة تقوم بنشر العديد من التطبيقات التي وضعتها مصلحة المعلوميات مثل الرصد والتقييم، وبرمجة الميزانية، وإدارة التقاضي، وإدارة الأراضي، أو تلك التي تنفذ مع شركائنا (فاو، والاتحاد الأوروبي ...).

ومع ذلك، ومن أجل الحفاظ على التطبيقات الحالية وتوسيع نطاقها لتشمل مجالات أخرى، قامت مصلحة المعلوميات ببرمجة مشروع يستند إلى المحاور التالية:

- تطوير التطبيقات المتعلقة بإدارة تنمية الغابات، وإنشاء بوابة داخلية لخدمة المستخدمين في المديريات الإقليمية.
- تجديد الشبكة والمنصة الحالية لقدمها.
- تعزيز الأمن من خلال تجديد تراخيص جدار الحماية والتمديد للمواقع الخاصة بالجهات،
- تدريب المديرين والفنيين على البرامج التقنية الجديدة وإدارة المشاريع.

- **مشروع الجرد الغابوي**

وفيما يتعلق بجرد الغابات، فإن المعرفة الجيدة بالموارد الحرجية هي أداة أساسية لتوجيه السياسات الحرجية بغية تحسين التخطيط لهذا التراث وإدارته على نحو مستدام. ومن هذا المنطلق، أجرت إدارة المياه والغابات، خلال الفترة 1990-1994، أول قائمة جرد وطنية لها مما سمح بامتلاك بيانات مخططية وديندرومترية ورسم الخرائط (تناظرية ورقمية) تخص أنواع الأشجار الرئيسية.

وبغية فهم التغيرات التي حدثت في طبقات الغابات ، بدأت المندوبية منذ عام 2004 في تحديث الجرد الغابوي ورسم خريطة مع تفسير الصور الجوية المأخوذة وقد أدخلت بعض التحسينات على مفتاح التقسيم الطبقي إما لمزيد من التفاصيل للتشكيلات الغابوية أو لحساب التشكيلات التي سبق إهمالها.

ومن المقرر الانتهاء من كامل جرد الغابات في نهاية عام 2018.

برنامج 421 : حماية وتأمين الملك الغابوي

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : التجهيزات والبنيات**

يروم المشروع الى تعزيز وتأهيل شبكة وحدات التسيير الغابوية والتي تشتمل اساسا على المنازل الغابوية المتواجدة في مختلف المجالات الغابوية، والبنايات والمنازل الادارية. كما يهدف هذا المشروع الى تقوية شبكة المسالك الغابوية من خلال خلق وترميم وصيانة هذه المسالك، مما يساهم في فك العزلة عن الساكنة القروية، وفي تسهيل الولوج للنظم الغابوية وكذا الرفع من قيمة المنتوجات الغابوية.

ويتم تحقيق أهداف المشروع من خلال انجاز مجموعة من العمليات من بينها:

1. بناء وحدات إدارية جديدة من منازل غابوية وبنايات ومنازل إدارية.
2. ترميم وصيانة الوحدات الادارية.
3. فتح وترميم وصيانة المسالك الغابوية. تبلغ الاعتمادات المخصصة لهذه الاشغال التي تخص اكتر من 1000 كلم ما يقارب 150 مليون درهم، اي بتكلفة متوسطة تبلغ 150.000 درهم/كيلمتر
4. انجاز الدراسات الهندسية والتقنية اللازمة للقيام بعمليات البناء أو فتح المسالك.
5. تجهيز الوحدات الادارية بالمعدات الضرورية لمدها بالكهرباء وبماء الشرب، وربطها بشبكات الصرف الصحي في حال وجودها.

- **مشروع 2 : تحديد و تسجيل الملك الغابوي**

يتوخى المشروع استكمال عمليات تحديد وتحفيظ الاملاك الغابوية من خلال القيام بمجموعة من المساطر القانونية والعمليات التقنية. ولتحقيق هذا الهدف، تتم خلال كل سنة برمجة مجموعة من التدخلات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- انجاز عمليات التحديد المؤقت للأملاك الغابوية واعداد ملفات مشاريع المراسيم التي تأذن بمباشرة عمليات التحديد النهائي لهاته الاملاك، من اجل التوقيع عليها من طرف السيد رئيس الحكومة ونشرها في الجريدة الرسمية.

- انجاز عمليات التحديد النهائي للأملاك الغابوية التي توجد في طور التحديد واعداد الملفات المتعلقة بها والتوقيع عليها من طرف اللجنة الادارية للتحديد.

- القيام بعمليات قياس احداثيات حدود الاملاك الغابوية ورسم حدودها على خرائط المسح العقاري.

- اعداد الملفات المتعلقة بمشاريع مراسيم المصادقة على عمليات التحديد النهائي للأملاك الغابوية من أجل التوقيع عليها من طرف السيد رئيس الحكومة ونشرها في الجريدة الرسمية.

- إعداد ملفات المسح العقاري للأملاك الغابوية من طرف المهندسين المساحين الطبوغرافيين والمصادقة عليها من طرف مصالح المسح العقاري. تبلغ الاعتمادات المخصصة لهذه الدراسات التقنية 13 مليون درهم.

التحفيظ العقاري للأملاك الغابوية من خلال القيام بعمليات مراجعة الحدود من طرف مصالح المسح العقاري والبت في الملفات العقارية من طرف مصالح المحافظة العقارية.

- **مشروع 3 : الحراسة الغابوية**

يهدف المشروع الى حماية الاملاك والنظم الغابوية والمحافظة عليها من كل اشكال الاستنزاف التي يمكن ان تطالها، كما يهدف لضمان استغلال عقلاني وتثمين أمثل لمنتوجاتها ولإنجاح عمليات تأهيل المجالات الغابوية طبقا للقوانين والضوابط المعمول بها، مع نهج مقاربات تسعى لإشراك فعلي للساكنة القروية في تدبير المجالات الغابوية والاستفادة من خيراتها.

ولتحقيق هاته الاهداف، تتم سنويا برمجة مجموعة من التدخلات من بينها:

- تعزيز حراسة مجموعة من المجالات الغابوية الحساسة، من خلال ابرام عقود مع شركات حراسة متخصصة، أو مع تعاونيات وجمعيات محلية و كذا المحميات و المنتزهات الطبيعية بمتوسط تكلفة 118درهم/هكتار.

- تكثيف عمليات ضبط ومعالجة الجنح الغابوية.

- احالة ملفات النزاعات موضوع محاضر الجنح المحررة على المحاكم المختصة وتتبعها.

- مباشرة مسطرة تنفيذ الاحكام الصادرة، عندما تصبح هاته الاحكام نهائية.تبلغ الاعتمادات المخصصة لهذا الاجراء 5 ملايين درهم بين التكاليف القضائية و الضرائب القضائية.

برنامج 422 : التهيئة والتنمية الغابوية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة**

تعتبر دراسات تهيئة الغابات نقطة البداية باعتبارها أداة أساسية للتدبير المستدام للغابات إذ تمكن هذه الدراسات من برمجة عمليات التشجير والتخليف وتحسين المراعي وتجديد الغابات والحراجة والاستغلال الغابوي على أساس علمي وكذلك فيما يخص التجهيزات والبنية التحتية.

تجدر الإشارة إلى أن قطاع المياه والغابات يتبع مقاربة تشاركية تقوم على إشراك جميع الفاعلين المعنيين من ساكنة مجاورة وقطاع خاص ومجتمع مدني ومنظمات غير حكومية في برنامجه الاستراتيجي للمحافظة على الغابات وتنميتها.

وتقوم دراسة تهيئة الغابات على تحليل الفضاء الغابوي من أجل معرفة ثراء وإمكانات الاوساط الطبيعية وأيضا لتحديد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الحالية والمستقبلية. ويمكن هذا التحليل من توجيه اختيار الأهداف التي سيتم تبنيها بالنسبة للغابة. تبلغ الاعتمادات المخصصة لهذه الدراسات 6 ملايين درهم على مساحة سنوية تبلغ 200.000 هكتار.

ويمكن إجمال الأهداف الرئيسية لمشروع تهيئة الغابات على النحو التالي:

- من الناحية البيئية: ضمان استدامة الغابات والمحافظة على التنوع البيولوجي؛
- من الناحية الاقتصادية: ضمان الاستغلال المستدام للمنتجات الغابوية الخشبية وغير الخشبية؛
- من الناحية الاجتماعية: الأخذ بعين الاعتبار حقوق الانتفاع المعترف بها للسكان المحليين والإسهام في التنمية المحلية.

- **مشروع 2 : إنتاج الأغراس، التشجير والتدخلات الحرجية**

وضع قطاع المياه والغابات إعادة تأهيل المنظومات البيئية الغابوية في صدارة اهتماماته، نظرا للإكراهات التي تتعرض لها هذه المنظومة والمرتبطة أساسا بالتقلبات المناخية والرعي الجائر والاستعمال المفرط لحطب التدفئة مما يؤثر بشكل كبير على التجديد الطبيعي للغابات.

وفي هذا الإطار وبهدف إعادة تخليف وتثمين الموارد الغابوية، اعتمد هذا القطاع سياسة واضحة في هذا المجال مرتكزة على دراسات ميدانية معمقة همت جميع الجهات، حيث تمت بلورة مشاريع مجالية مندمجة وتشاركية تكون البرنامج العشري 2015-2024.

يعد التشجير الوسيلة الأنجع لتخليف الغابات وتنمية الرصيد الغابوي ببلادنا. لهذا يمكن الجزم بأن عمليات التشجير تشكل النواة الصلبة لهذا البرنامج لما لها من تأثير في إعادة تأهيل التشكيلات الغابوية المتدهورة، في حماية الأراضي من الانجراف، في الوقاية من الفيضانات وفي حماية التنوع البيولوجي والبيئي. إضافة إلى مساهمته في تكثيف الإنتاج الوطني من المواد الخشبية.

ويرتقب خلال سنة 2019 انجاز عمليات الغرس على مساحة تناهز 50.000 هكتار، توزع حسب الأهداف المقصودة من التشجير إلى:

- تشجير وقائي ومنتج، على مساحة 20.000 هكتار مع تكلفة متوسطة تبلغ 8000 درهم للهكتار.
- إعادة تخليف الغابات الطبيعية، على مساحة تقارب 16.500 هكتار مع تكلفة متوسطة تبلغ 9.000 درهم للهكتار.
- تحسين المراعي الغابوية.على مساحة تقارب 8.500 هكتار مع تكلفة متوسطة تبلغ 6.000 درهم للهكتار.

برنامج 423 : محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : محاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي**

محاربة التصحر

تعتبر التهيئة المندمجة للأحواض المائية رهانا استراتيجيا في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية. يهدف هذا المشروع إلى المحافظة على هذه الموارد عبر اعتماد تدبير مستدام للمياه والتربة في عالية الأحواض والمحافظة على المنشآت الهيدروفلاحية في السافلة بالإضافة إلى حماية البنيات التحتية والمنشآت السوسيو اقتصادية من الترمل وكذا الحد من اختلالات توازن النظم البيئية الساحلية.

يمثل المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية إطارا استراتيجيا يحدد أولويات التدخل ويقترح المقاربات والآليات المالية والمؤسساتية لإنجازها، حيث يوصي بإعطاء الأولوية لبرنامج عمل، يهم على مدى 20 سنة معالجة مساحة تقدر بـ 1,5 مليون هكتار أي بمعدل 75.000 هكتار في السنة، على مستوى 22 حوضا مائيا.

و جدير بالذكر انه مع استيفاء المدة الزمنية المخصصة للمخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية و المحددة في 20 سنة فقد تمت بلورة الشروط المرجعية لتحيين ومراجعة هذا المخطط، و ذلك ضمن مقاربة تشاركية و تشاورية مع جميع المتدخلين في هذا المجال.

ويشمل البرنامج المزمع انجازه عدة تدخلات تهم المعالجة البيولوجية عبر التشجير الوقائي وتخليف الغابات وتحسين المراعي الغابوية، وكذلك انجاز سدود الترسيب وتشجيع التشجير المثمر وإجراءات مصاحبة قصد إنعاش التنمية المحلية.

المحافظة على التنوع البيولوجي

تتمثل أهم العمليات في هذا الميدان في:

- ملائمة التشريعات المتعلقة بحماية الطبيعة وجعلها تستجيب للمبادئ الدولية بإنجاز القانون 22-07 المتعلق بالمحميات الطبيعية والقانون 29-05 المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيها؛

- تنمية شبكة المحميات الطبيعية: عبر إنشاء المنتزهات الوطنية (10 منتزهات وطنية محدثة رسميا) ووضع وإنجاز تصاميم تهيئة وتدبير لهذه المنتزهات والمواقع البيولوجية والإيكولوجية ذات الأولوية؛

- تنمية شبكة المناطق الرطبة : بتسجيل 20 موقع على قائمة رامسار للمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية بتاريخ 15 يناير 2005 و التي يبلغ عددها الإجمالي حاليا 24 موقع، وكذا وضع وإنجاز تصاميم تهيئة وتدبير لذات الأولوية منها، كما تم إنجاز برامج تدخل مندمجة مع مختلف القطاعات الحكومية والسلطات المحلية والمجالس المنتخبة للمناطق الرطبة ذات الأولوية : مرشيكا، الواليدية و خليج الداخلة ... ومن جهة أخرى تم تحيين الجرد الوطني للمناطق الرطبة بالإضافة إلى تطوير شراكة مع الجمعيات لإنجاز برنامج للتربية والتحسيس في هذه المجالات الطبيعية.

- حماية الوحيش وموائله: تم إنجاز الاستراتيجية الوطنية لحماية ذوات الحوافر الذي يمثل برنامج عمل بالنسبة للأنواع السبع في المجال الطبيعي وكذا في المحميات الطبيعية. وفي هذا السياق تم إطلاق الأنواع المنقرضة في مجالها الطبيعي. ومن جهة أخرى تم إنجاز برامج عمل وطنية بالنسبة للأنواع المستوطنة أو المهددة بالانقراض كالفقمة وقرد المغرب وكذا سبع أصناف من الطيور، وذلك بشراكة مع الباحثين المغاربة والمنظمات الدولية والوطنية؛

-تثمين الموارد الطبيعية وتدبيرها بطريقة مستدامة لفائدة الساكنة المحلية: وذلك من خلال تشجيع السياحة البيئية وتطوير منتوجات سياحية إيكولوجية في المحميات وفي المناطق الرطبة: مراقبة الطيور، مشاهدة وتتبع الوحيش وإشراك الساكنة وتنمية المنتوجات الطبيعية.

- **مشروع 2 : محاربة الحرائق وصحة الغابات**

يعمل قطاع المياه و الغابات وفق استراتيجية محكمة وضعتها بمعية باقي الشركاء للحد من حرائق الغابات وترتكز على المحاور الآتية:

ففي مجال الوقاية، يعمل القطاع على توفير التجهيزات والوسائل الكفيلة بالحد من اندلاع الحرائق وذلك من خلال تعزيز دوريات المراقبة للرصد والإنذار المبكر، وشق وصيانة المسالك الغابوية ومصدات النار بالغابات وتهيئة نقط التزود بالماء واقتناء سيارات للتدخل السريع الأولي.

ووعيا منها بأهمية التحسيس والتواصل، يقوم قطاع المياه و الغابات بإنجاز برنامج سنوي لتوعية السكان ومرتادي الغابة بأخطار وعواقب الحرائق عبر القنوات السمعية البصرية.

وفيما يخص مكافحة الحرائق، يتم التدخل طبقا لخطة محكمة سواء على المستوى البري أو الجوي بتنسيق مستمر مع مختلف الشركاء لأجل ضمان الاستفادة من فعالية ونجاعة الوسائل المسخرة لجهود الإخماد.

برنامج 419 : تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : التنمية المندمجة لمناطق الجبال**
- **مشروع 2 : التنمية المندمجة للمجال القروي**

يندرج هذا المشروع في إطار الصلاحيات المخولة لمديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية قصد الاستجابة للمطالب الملحة والمتواصلة لهيئات وفاعلي المجتمع المدني والاقتصاد الاجتماعي التي تنشط في مجال تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

- **مشروع 3 : برامج للتنمية القروية**
- **مشروع 4 : دعم المهام**
- **مشروع 5 : دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة**
- **مشروع 6 : - مشروع النمو القروي ذو الفائدة الشمولية بجهة طنجة تطوان الحسيمة**

خلال سنة 2020، سيتم الشروع في انجاز مشروع التنمية القروية المندمج بجهة طنجة تطوان الحسيمة الممول من طرف البنك الاسلامي للتنمية.

تقدر التكلفة الاجمالية لهذا المشروع الذي سيتم إنجازه على مدى 5 سنوات ب 57,05 مليون دولار أمريكي مع إمكانية التمويل الرجعي بمبلغ19,44 مليون درهم خلال سنة 2019.

يهدف هذا المشروع تحسين ظروف عيش الساكنة القروية تحت عتبة الفقر، وذلك عن طريق:

- تحسين وتنويع إنتاجية السلاسل المستهدفة وكذا تسويق منتجاتها؛
- تقوية قدرات وكفاءات الشباب والفلاحين والتعاونيات والمقاولات الصغرى من خلال توزيع القروض الصغرى.

خلال سنة 2019، تم توقيع اتفاقية التمويل، وإنجاز الدراسات وإرساء وحدات تسيير المشروع على المستوى المركزي والإقليمي، فيما سيتم خلال سنة 2020، توفير المساعدة التقنية وانجاز الاشغال.

- **مشروع 7 : مشروع التنمية القروية المندمجة بمناطق جبال الريف بتازة**

سيتم خلال سنة 2020 الشروع في انجاز مشروع التنمية القروية بالمناطق الجبلية بتازة(PRODER) حيث تقدر تكلفته ب 83,4 مليون أورو أي 896,7 مليون درهم.

يهدف هذا المشروع الذي سيمتد على مدى ستة سنوات الى الحد من الفقر ومحاربة الهشاشة بالمناطق الجبلية بتازة، وذلك عن طريق:

- غرس 11400 هكتار من الأشجار المثمرة؛
- تحسين دخل الاسر بالمجال القروي العاملة في سلاسل انتاج اللوز والتين والزيتون والعسل؛
- تحسين تسويق اللوز والتين والزيتون والعسل عن طريق فك العزلة عن المناطق المنتجة والارتقاء بالجهات الفاعلة المنظمة في عالية وسافلة السلاسل الانتاجية.

- **مشروع 8 : برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي**

تبلغ التكلفة الإجمالية لبرنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي حوالي 50 مليار درهم، ممولة على مدى 7 سنوات. حيث تتألف التركيبة المالية للبرنامج من مساهمات المجالس الجهوية (20 مليار درهم) والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (4 مليار درهم) والمكتب الوطني للماء والكهرباء (2,56 مليار درهم) وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية (10,5 مليار درهم)، بالإضافة لمساهمة القطاعات الوزارية المعنية (12,8 مليار درهم).

وفي هذا الصدد، انطلقت صياغة البرامج الجهوية لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي منذ بداية شهر مارس 2017، بعد عقد سلسلة اجتماعات بين اللجنة الوطنية واللجان الجهوية للتنمية القروية والمناطق الجبلية لتوضيح الإطار المؤسساتي والمالي لهذا البرنامج.

وفي نفس الإطار تم عقد اجتماع للسادة الوزراء المعنيون بالبرنامج، بتاريخ 2 يونيو 2017 بمقر وزارة الداخلية، من اجل التدارس والمصادقة على التوجهات العملية والإجرائية المتعلقة بذات البرنامج وكذا الشروط العامة لتنزيله.

كما مكن هذا اللقاء من إعطاء الانطلاقة لسلسلة من الاجتماعات بين اللجنة الوطنية واللجان الجهوية للتنمية القروية والمناطق الجبلية كل على حدة، حيث أسفرت هذه اللقاءات عن المصادقة على المحاضر التي تحدد برامج العمل لسنوات 2017 و2018 و2019.

وقد تم الشروع في تنفيذ برنامج العمل لسنة 2017 خلال شهر غشت 2017، حيث تم وضع كل الاعتمادات المبرمجة رهن إشارة المصالح القائمة على إدارة المشاريع (الامرين بالصرف المساعدين)، وجدير بالذكر أن معدلات الالتزام المسجلة حتى الآن جد مرضية.

أما بالنسبة لبرنامج العمل برسم سنة 2020، سيتم تفعيله بعد مصادقة اللجنة الوطنية على مقترحات برامج العمل الجهوية المقدمة من طرف اللجان الجهوية وفقا للحكامة المعتمدة لتنزيل ذات البرنامج.

ومن المنتظر ان يتم امداد صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية ب 1,5 مليون درهم من الميزانية العامة و143 مليون درهم من ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

- **مشروع 9 : التنمية القروية وتنمية المناطق الجبلية**
- **مشروع 10 : تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان**
- **مشروع 11 : مشروع التنمية القروية لجبال الأطلس**

انسجاما مع استراتيجية البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية وبرنامج تدارك الفوارق المجالية والاجتماعية تم الشروع في انجاز مشروع التنمية القروية المندمج بالمناطق الجبلية بالأطلس الذي يشمل اقاليم ورززات وتنغير وبني ملال، سيتم إنجازه على مدى 7سنوات ومن المرتقب أن يستفيد منه حوالي 162 ألف نسمة أو ما يعادل 27 ألف أسرة على مستوى 18 جماعة قروية. كما تقدر تكلفته ب 61 مليون دولار أمريكي حيث يساهم الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية ب 46,6 مليون دولار أمريكي.

ويهدف مشروع التنمية القروية المندمج بالمناطق الجبلية بالأطلس إلى:

- تحسين ظروف عيش ساكنة المناطق الجبلية المستهدفة؛
- تحسين دخل الساكنة المستهدفة وتنويع موارده؛
- تثمين المنتجات الفلاحية عبر تأهيل سلاسل الإنتاج المستهدفة وتسهيل الولوجية للأسواق؛
- التدبير المستدام للموارد الطبيعية (التربة والماء والغابات)

وتجدر الإشارة إلى صدور ونشر اتفاقية تمويل هذا البرنامج بالجريدة الرسمية بتاريخ 19 يونيو 2017.

ولمواكبة إنجاز المشروع وإعداد أدوات تنفيذه، تم إرساء وحدات تسيير المشروع على المستوى المركزي والإقليمي وانجاز دليل للمساطر خاص بالمشروع وكذا نظام معلومات ووضع تصور عام للتعاون جنوب جنوب المرتقب في إطار هذا المشروع، كما تم توفير المساعدة التقنية وانجاز الدراسات التقنية اللازمة.

❖ الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات و الأركان
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	90 مليون درهم .
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	-إعداد وبلورة برنامج شامل ومندمج لتنمية مناطق الواحات وشجر الاركان بتنسيق مع السلطات الحكومية والهيئات المنتخبة وكافة المؤسسات المعنية؛ -السهر على تنفيذ وتتبع وتقييم البرنامج وفقا للتوجهات الاستراتيجية في هذه المجالات.
الأنشطة	-إنجاز الدراسات التقنية والسوسيو اقتصادية والبيئية اللازمة؛ -إعداد برامج سوسيو اقتصادية تهدف إلى إنجاز مشاريع البنيات التحتية والمرافق الأساسية في مجالات الصحة، التعليم، التفافة، التكوين المهني، السكن، السياحة والصناعة التقليدية ودلك من خلال ابرام اتفاقيات وعقود برامج؛ -المساهمة في بلورة وإنجاز مشاريع التنمية المحلية؛ -مد الحكومة باقتراحات تهم التدابير التشريعية والتنظيمية لتشجيع ودعم جميع المبادرات الرامية إلى تطوير مجال عملها؛ -تنظيم حملات التحسيس والتوعية لصالح المستثمرين ومختلف المتدخلين في إنجاز برامج التنمية.

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	28 مليون درهم.
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	انجاز وتنزيل اهداف مشروع التنمية القروية بالمناطق الجبلية بالأطلس فيما يخص: -تحسين الدخل وظروف العيش؛ -تثمين المنتجات الفلاحية وتسهيل الولوجية للأسواق؛ -التدبير المستدام للموارد الطبيعية.
الأنشطة	-إنجاز الدراسات التقنية والسوسيو اقتصادية والبيئية اللازمة؛ -إعداد برامج سوسيو اقتصادية تهدف إلى إنجاز مشاريع البنيات التحتية والمرافق الأساسية في مجالات الصحة، التعليم، التفافة، التكوين المهني، السكن، السياحة والصناعة التقليدية ودلك من خلال ابرام اتفاقيات وعقود برامج؛ -مد الحكومة باقتراحات تهم التدابير التشريعية والتنظيمية لتشجيع ودعم جميع المبادرات الرامية إلى تطوير مجال عملها؛ -إنجاز مكونات البرنامج المتعلق بتنمية سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي وتثمين المنتجات الفلاحية -انجاز مكون التهيئة الهيدرو فلاحية والمسالك القروية